اراء نقدية في العلاقات الأقتصادية الدولية

عباس الفياض

طالب دكتوراه في الاقتصاد

الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

دورية علمية محكمة تصدر سنويا
5/4

الخلاصـــه

ان المحاولات التي يطرحها موضوع العلاقات الأقتصاديه الدوليه، ومن مدارس فكريه بدأ من المدرسه الميركانتيليه، مرورا بالكلاسيكيه، والحديثه وغيرها، بنت افكارها على اساس التبادل اللامتكافئ للدول القويه، وعلى اساس التقسيم الدولي للعمل الذي وضعته الدول القويه ايضا، والتي خرجت بأستنتاجات ثابته ومتفائله حول النظام الرأسمالي وتقويته وعملت هذه التنظيرات بكل طاقاتها على بقاء، حالة التوازن في الحركه العفويه للأقتصاد الدولي وتبنت حركة تبادل السلع والنقود وتدفقها حرا بين جميع الأقتصاديات وربطها بعالم رأس المال في إطاره الوطني او في اطاره الفوق القومي من خلال الشركات المتعديه الجنسيه وأفترضت بأنه يستجيب للمصالح الوطنيه، للبلدان الناميه ويعبر عن المصالح الأجتماعيه لكل المواطنين، وبهذا تقاطعت مع ظروف الواقع الذي تعيشه هذه البلدان بكل تناقضاته.

مما دفع بأتجاه ايجاد آليه جديده للتنظير، وأنشغل المفكرين الأخرين بتفسيرات مفادها خلق حاله من التوازن بين الأنتاج والأستهلاك وأرساء دعائم الأقتصاد الصناعي على حساب الأقتصاد الزراعي، والحفاظ على حالة الفوارق التي تزداد بشكل هائل لصالح البلدان المتقدمه وعلى حساب البلدان الناميه، وبناء اساس نظري جديد يتلائم مع المتغيرات التي حصلت بالحقبه الجديده مابعد الثمانينات من القرن العشرين، التي تديرها الأحتكارات والشركات المتعدية الجنسيه، وحتى التوجهات الحاليه للعلاقات الأقتصاديه الدوليه ظلت حبيسة تلك الأفكار، ومهما بذل المحدثين وغيرهم من ايجاد نوع من التغيرات او الترقيعات، التي قد تحدث تطور في التوازن، في هذه التجربه او تلك، إلا ان هذه المحاولات ظلت، لاتمس جوهر العلاقات الأقتصاديه الدوليه، التي تسير لصالح الأقتصاديات الأقوى... وبالتالي للدول المتقدمه عنها للبلدان الناميه

ABSTRACT

Attempts posed by the subject of international economic relations, and schools of thought began Almirkanthelet from school, through classical, modern and others, built their ideas on the basis of uneven exchange of powerful States, on the basis of the international division of labour set by the powerful nations as well, and the conclusions emerging fixed and optimistic about the And strengthen capital and worked this theorizing all their energies to survival, the situation of imbalance in the spontaneous movement of the international economy, claimed the movement of goods and money exchange and flow freely between all world economies and linking the capital in which national or in which supranational through companies infringing sexual and assumed that responds to national interests, For developing countries and reflect the social interests of all citizens, and this intersection with the conditions actually experienced by these countries in all its contradictions.

This pushed towards a new mechanism to conceptualize, preoccupied thinkers interpretations of others that created a state of balance between production and consumption and to lay the foundations of industrial economics at the expense of the agricultural economy, preserving the status differences that increase dramatically in favour of developed countries at the expense of developing countries, and building a new theoretical tips With the changes that took place a new era after the eighties of the twentieth century, administered by the Monopolies and infringing corporate citizenship, and even the current trends of international economic relations has remained incarcerated those ideas, and make whatever muhadditheen and others to find some sort of changes or prosthesis, which may occur in the evolution of balance, in This experience or that, but these attempts have been, to go to the heart of international economic relations, which are in favour of the strongest economies ... Thus the developed countries to developing countries by

مقدمه

تعتبر التجارة والعلاقات الأقتصادية الدولية، من اقدم فروع علم الأقتصاد وأكثرها اثارة للجدل والأشكالات، من خلال العلاقات التبادلية بين الدول ومنذ اقدم الأزمنه في التاريخ البشري، حيث كانت التجاره تعمل على تنمية الروابط بين البلدان كما تعمل على تنظيم طرق المواصلات واقامة الأسواق وتكاثرها.
وتزداد الأهمية على النطاقين المحلي والدولي، يوما بعد آخر، نظرا للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، ومع بروز عصر الرأسماليه التجارية، التي برزت الحاجة الى رؤيا جديده تختلف، عن تراث وأفكار العصور الوسطى وقبلها وتطلعت الدول القومية والوطنية الى فكر اقتصادي جديد وسياسة اقتصادية جديدة، تخدم مصالح الدول والفئات الصاعده، فجاءت الفلسفة الأقتصادية التجارية العروفه بالميركانتيليه **Mercantilism** في أوربا وبخاصة انجلترا، وأطلق آدم سميث على مجموعة المفكرين الذين شكلو لهذا التيار (التجارية)، والذي وفق شومبيتر **Schumpeter** في مؤلفه تاريخ التحليل الأقتصادي، في تحليل المبادئ العامة للمدرسة التجارية، كونها اعطت للتجارة الخارجية الأولوية من بين مبادئها، وتشكلت هذه الأفكار خلال ثلاث قرون تحديدا من آواخر القرن الرابع عشر وحتى بداية القرن الثامن عشر (راجع البحث المتعلق بتاريخ الأقتصاد والفكر الأقتصادي).
فقد تبنت هذه الفلسفة ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الأقتصادية بهدف زيادة الثروة المتمثلة بتدفق الذهب والفضة... وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن ثم استخدام الثروة المتراكمة في بناء قوة بحرية قويه لحماية المستعمرات التي تمد الدول الأستعمارية بالمواد الخام اللازمه، لأنشاء الصناعات ومن ثم تسويق منتجاتها في اسواق هذه المستعمرات.
وشهدت الفتره التاليه للحرب العالمية الثانية، تضاعف النمو في التعاون الأقتصادي الدولي وبخاصة في المجالات النقدية والتمويلية والجمركية... لاسيما وأن العالم اليوم يعيش التطور والتقدم التكنولوجي والتكتلات الأقتصادية، التي تزاحمت أكثر في الدول المتقدمة صناعيا، والتجارة الخارجية لأي دولة من الدول (متقدمه أو ناميه) هي تابعة لسياسة تلك الدوله، وعليه فأن أهمية موضوع العلاقات الأقتصاديه الدوليه في ظروفنا المعاصره يحظى بالأولويه، وخاصة في البلدان الناميه.
وتزداد الأهمية على النطاقين المحلي والدولي، وبالذات في ظل التطورات المعاصرة على الأقتصاد الدولي، التي ادت الى ربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض وبشكل يفوق ماكانت عليه خلال الفترات السابقه وبروز عدة ظواهر وبالذات في ظل الأتجاه نحو العولمة على النطاق العلمي.
ومن أبرز هذه الظواهر "التطور الأقتصادي الواسع وماتضمنه من تطور علمي وتكنولوجي متسارع، وما نجم عنه من نشوء وحدات أقتصادية كبيره يغطي نشاطها أكثر من دوله... "وهو مأدى الى ارتباط أقتصاديات الدول من خلال نشاطات هذه الشركات، والتي ادت الى مايطلق عليه بتدويل الأقتصاد وعولمته"... بالأضافة الى هذه وماتضمنته من حجم واسع للمشروعات التي اقتضى الى ربط الأقتصاد المحلي بأقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات عديده،.. من اهمها الحاجه الى تصريف منتجاتها الواسعه في السوق من ناحية، وتوفير مستلزمات أقامة وتشكيل هذه المشروعات وبالذات منها مستلزمات الأنتاج ورؤوس الأموال من ناحية اخرى... وهو مأدى الى زيادة الحاجة لعلاقات أقتصادية اقوى مع الدول الأخرى، وتأتي "الأهمية المتعاضمة للعلاقات الأقتصادية وكذلك تنامي الأهتمام بهذه الناحيه، ادى الى ظهور الحاجة لتطور نظرية العلاقات الدوليه بشكل عام... ومايميز العلاقات الأقتصاديه الدوليه المعاصرة، كونها علاقات تنشأ بين بلدان ذات أنظمه اجتماعية مختلفة ومستويات تطور متفاوته، وآفاق تنمويه مختلفة ورهانات أجتماعية متباينة.
ومايزيد الأهمية بروز المؤسسات الدولية والأقليمية العاملة في مجال الأقتصاد الدولي وعلى نطاق واسع، كما هو الحال بالنسبة لمنظمات الأمم المتحده وبالذات مايتعلق بالأقتصاد او التوجه نحو التعاون والتكتل الأقليمي، ومأسهم ايضا في زيادة الروابط والعلاقات الدوليه، سعة وسائل الأتصال بين الدول، وماحقق من تقارب اقتصادي كبير على النطاق العالمي.
وكذلك ظهرت في اطار العلاقات الأقتصاديه الدوليه، علاقات غير متكافئة تستند الى سيطرة الدول المتقدمة، او الأستفاده الأكثر مما تحققه الدول الناميه، أو قد يكون الحاق الضرر اكثر نتيجة لهذه العلاقه، كما يذهب اليه بعض الباحثين الأقتصاديين، ومن هنا تبرز اهمية البحث في العلاقات الأقتصاديه الدوليه وتأثيراتها على الدول النامي، وفي تحقيق التنمية، بأعتبارها القضية الأكثر الحاحا في الظروف الحاليه، ومحاولة البحث في الجوانب الأكثر ارتباطا بموضوع الأقتصاد الدولي، وأهمية بالنسبه للبلدان الناميه والبلدان العربيه من ضمنها.

أهمية البحث

تكمن الأهمية للموضوع في تناول الأفكار والمفاهيم التي تبحث في توسع العلاقات الأقتصاديه الدوليه، والآثار المتبادله التي تنشأ بين الدول في اطار هذه العلاقه، في ظل التطورات المعاصره في الأقتصاد العالمي، ادت الى ربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض، وما نجم عنه، من بروز ظواهر جديده على تطور الأقتصاد الدولي، وتكمن الأهميه ايضا في كثرة تناوله من قبل العديد من الباحثين والمفكرين، التي يعجز الباحث عن متابعه كل ماكتب حول الماده المطروحه، لأن البحث فيها يفوق امكانية الباحث، بالوقت الذي يتطلب الأمر، هو سليط الضوء حول اهمية البحث.

وتزداد الأهميه في العلاقات الأقتصاديه، من خلال سعة وسائل الأتصال بين الدول، وبالتالي زيادة الروابط بين بعضها البعض عبر الأجهزه الحديثه المتطوره تكنولوجيا، التي ادت الى زيادة اطلاع سكان العالم على ابرز مضامين التطور الأقتصادي، واصبحت العزله الأقتصاديه في ظل هذا الواقع "حاله استثنائيه ونادره ان لم تكن مستحيله"، كما ان البحث يسلط الضوء ايضا على بروز علاقات اقتصاديه حديثه، قديمه بين الدول المتقدمه والدول الناميه، ويطرح اسئله عن جدوى هذه العلاقات، وعن اهمية تحقيق التنميه فيها، ومحاولة الربط بين العمل من اجل التنميه والأقتصاد الدولي المعاصر.

هدف البحث

يحاول البحث الى متابعة عملية تطور العلاقات الأقتصاديه الدوليه وماتتضمنه من اهداف واسعه، في حقل تنمية المشاريع الأنمائيه المباشره والغير المباشره، للشركات المتعددة الجنسيه وغيرها من المنظمات الماليه الدوليه، التي تهدف الى زيادة الحاجه الى ربط الأقتصاد الوطني للبلدان الناميه بأقتصاديات الدول المتقدمه، وعبر روابط عديده، ويأتي في المقدمه منها الحاجه الى تصريف المنتوجات الواسعه والمتنوعه المصنعه في الدول المتقدمه، وتسويقها لأسواق البلدان الناميه، وفي جانب آخر ضمان، توفير مستلزمات اقامة وتشغيل هذه المشروعات وبالذات منها مستلزمات الأنتاج ورؤوس الأموال، والحفاظ ايضا في توفير مستلزمات المواد الأوليه والخامات من البلدان الناميه. وهو مايبرز الحاجه الى تقوية العلاقات الأقتصاديه بين الطرفين، وبروز العديد من المؤسسات الدوليه والأقليميه التي تعمل في مجال الأقتصاد الدولي ومايسهم في زيادة الروابط وتأثيرها على اقتصاديات البلدان الناميه، كما يهدف البحث الى الأشارات الى ماهية العلاقات الأقتصاديه الدوليه واختلافاتها عن العلاقات الأقتصاديه الداخليه (المحليه) وواقع التجاره الخارجيه، ومدى سيطرة الدول المتقدمه عليه.

أشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث، في موضوع العلاقات الأقتصاديه الدوليه، بكثرة عدد المفكرين والباحثين والكتاب الذين تناولوه، ومن مدارس متنوعه وأختلاف التفسيرات والتنظيرات والمفاهيم والمنهجيه حوله. يضاف لها اشكالية التدويل وعملية التدويل التي تجري بشكل متناقض بين مصالح فوق قوميه ومصالح قوميه ووطنيه، خاصة انها تجري في عالم يعيش، في عصر يتميز بشكل اساسي في ايقاعاته وتأثيراته السريعه، وفي تغيرات جذريه في كافة الميادين تشمل حياة ونشاط البشر، وتكمن الأشكاليه ايضا، في دراسة هذه المتغيرات، والكشف عن قوانينها، خاصة وأن عملية العلاقات الأقتصاديه الدوليه تجري مع بيئة جديده "العولمه" الغير مألوفه سابقا وبخاصة بالنسبه للبلدان الناميه، والباحث يحاول ان يجتهد في اختيار ماهو انسب ومفيد في المؤلفات المتخصصه في هذا الميدان، بالأشاره الى عدد من التحليلات والملاحظات، لمحللين ومفكرين اقتصاديين، عرب وغيرهم وبحوثهم التي تتعلق بالعلاقات الأقتصاديه الدوليه، بالأضافه الى المؤلفات المقرره من قبل الأكاديميه، والتدرج لفهم الظاهره، بأستخدام المعلومات المتوفره والمتنوعه والتحليلات المختلفه من اجل الوصول الى هدف البحث، دون اصدار احكام مسبقه للأشكالات المطروحه وتعقيداتها المختلفه، دون الأعتماد والركون على نموذج أو تجربه أو نظريه واحده.

فرضية البحث

تشكلت افكار مادة العلاقات الأقتصاديه الدوليه، من مختلف المفكرين والفلاسفه والباحثين، وعلى مختلف المراحل الزمنيه التي مرت بها البشريه، والتي يعاد ترتيبها عادة بأفتراضات معينه، هدفها التفكير بما هو مطروح، حول العلاقات الأقتصاديه الدوليه ومن مختلف المدارس الفكريه، واعادة تشكيلها بالترافق مع الظروف الحاليه، بما يضمن استمرارية تقديم الدراسات الأفتراضيه والواقعيه بموضوعيه، وهو بحد ذاته استمرارية لتاريخ الفكر الأقتصادي، الذي تناول هذا الموضوع، الحيوي والمعقد، ولايعتقد الباحث ان بمقدوره ان يعالج او يحيط بكل الأفكار والنظريات المطروحه، لأن هناك اشكاليات جديه اعترضت في طريقه البحث وعصيه على الأحاطه، نتيجة لكثرة الأجتهادات الفكريه، وكثرة التناقضات والأحتجاجات عليها أو حولها. ولايتبنى البحث او يفترض صحة كل النظريات والأفكار أو تقويمها، وانما يحاول تشكيل هذه الأفكار والنظريات في سياقاتها المناسبه، وليس المطلوب بصحة الأفتراضات أو عدمها وأنما قرائتها، وفق مامطروح في المؤلفات التي تحت، البحث، وأعادة تنظيم هذه الأفتراضات بالشكل الذي يقدم قراءة جديده لعالم متجدد ومتناقض وسريع الأيقاع.

منهجية البحث

ركز الباحث في عرضه وملاحظاته على مادة العلاقات الأقتصاديه الدوليه وفق منهجية المفكرين والباحثين والأقتصاديين وتحليلاتهم للعلاقات الأقتصاديه التي تشكل نظاما معرفيا بحد ذاته، وهذا ماتزخر به العديد من المؤلفات المقرره في البحث، التي تعتمد على الفرضيه العلميه في تحليل النظام العالمي. ويرى البحث سمة جديده في العرض المطروح للمؤلفات، كونها توفر امكانية لفهم الماده وأستيعابها "رغم ان ما سوف نتطرق له، هو شائعا ومتداولا في مؤلفات وكتابات عديده ولمؤلفين كبار" ولكن يجد الباحث متعة في التقديم، من خلال اعتماده على عدد من المؤلفات الأخرى الهامه، التي تناولت الموضوع بجديه، بأعتماد معطيات جديده يستطيع البحث، من تقديم مراجع يعتمد عليها، بأتجاه مقاربة الأفكار، لحل الأشكالات المطروحه وتلخيصها بطريقه منهجيه، وبآخر المعطيات والمعلومات للبحوث والمؤلفات المذكوره وأحدها اشار الى "ان الدراسة العلميه الحقه لموضوع مثل موضوع العلاقات الأقتصاديه الدوليه، تتشعب فيه الأسباب والنتائج وتتبادل المراكز فيما بينها، تتم من خلال استقرار التطور الفعلي لهذه العلاقات عبر الزمن وأكتشاف الجوهري فيها".

المبحث الأول: جوهر العلاقات الأقتصاديه الدوليه وأهميتها

1. مفهوم العلاقات الأقتصاديه الدوليه
2. أهمية العلاقات الأقتصاديه
3. أهداف العلاقات الأقتصادية
4. أختلاف العلاقات الأقتصاديه الدوليه عن العلاقات الأقتصاديه الداخليه

1. مفهوم العلاقات الأقتصاديه الدوليه

يعد الأقتصاد الدولي، من اهم فروع علم الأقتصاد وأقدمها من خلال العلاقات التبادليه بين الدول والحضارات الغارقه في التاريخ البشري، وهو في هذه الحاله جزء من العلاقات الدوليه بمفهومها الواسع، التي تتضمن العلاقات السياسيه والأقتصاديه والثقافيه وغيرها، على مستوى الدول والمنظمات الحكوميه والمنظمات الغير الحكوميه، وهي تشمل كما يعرفها مارسيل ميرل* بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود،... والتي تشمل العلاقات الدوليه بين الحكومات وأيضا بين الأفراد والمجموعات العامه والخاصه والتي تشتمل على تدفقات من طبيعه اخرى اقتصاديه، ايديولوجيه سكانيه، رياضيه، ثقافيه، سياحيه... الخ، أما انصار المدرسه الواقعيه واغلبهم من الأنجلوساكسون، فأنهم جنحو الى تعريف علم السياسه كعلم السلطه انطلقوا من كون السياسه داخل حدود الدوله السياسيه بين الدول تتشابه، بأنها معا، صراع على شيئ واحد يسمى "السلطه" في الداخل "والسلطان" بين الدول في الخارج، لذا فموضوع العلاقات الدوليه عندهم هو (السياسه الدوليه... الخ) اما المدرسه الماركسيه تختلف كل الأختلاف فهي لاتقبل التركيز على الصراع والقوه والدوله فحسب، وحصر الموضوع في الدبلوماسيه

هذا على صعيد العلاقات الدوليه، اما على صعيد العلاقات الأقتصاديه الدوليه فتشير بعض الكتابات والبحوث، من ان المعاملات والمبادلات التي تتم في اطار العلاقات الأقتصاديه الدوليه، التي ينظمها الأقتصاد الدولي، تنشأ بين دول واخرى ذات سيادة على أرضها وحدودها. كما يضاف أيضا الى ان عملية التبادل قديمة مرتبطه تقدم عملية الأنتاج والحياة البشريه، ونشأت عندما استطاع الأفراد ان يحققوا فائض آخر لأفراد آخرين، وجرت عملية تطور لهذا التبادل بفعل التقسيم الأجتماعي للعمل، والتخصص، وبفعل التقسيم الدولي للعمل لاحقا، منذ القدم في التاريخ البشري.

يحدد د. صالح ياسر من ان "مفهوم العلاقات الأقتصاديه الدوليه، يقترن في حقل الممارسه للحيات الدوليه (الحقل الأقتصادي، والذي تتضمن تبادل السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيه... الخ) بين مختلف ذوات Subjects الأقتصاد العالمي، وعليه يمكن القول كما يشير "المؤلف" الى ان العلاقات الأقتصاديه الدوليه، هي تلك العلاقات الثنائيه بين المنخرطين (بلدانا أو مؤسسات) في العمليه الأقتصاديه الجاريه على المستوى العالمي... ومن جانب آخر، كما يقول ايضا من ان المفهوم، يعبر عن جانب معرفي او احد فروع المعرفة، الذي ينعكس على الحياة الأقتصادية الدوليه الفعليه، اي علم العلاقات الأقتصاديه الدوليه وأن هذا الفرع العلمي، يهتم بدراسة جميع أوجه النشاط الأقتصادي، التي تتم عبر الحدود السياسيه لمختلف البلدان.

وعملت التجاره على تنمية الروابط بين البلدان، كما عملت على تنظيم طرق المواصلات وأقامة الأسواق وتكاثرها، وعليه فأن جوهر العلاقات الأقتصاديه لايختلف عن التبادل الذي يحصل في داخل الدوله الواحده او بين شخصين او شركتين ومؤسستين، فضلا عن العلاقات التي تحصل داخل الدوله من خلال التجاره الخارجيه، التي سوف تؤدي الى التخصص في اتساع تداول السلع والخدمات، حيث يتطلب هذا التعاون على المنافع الأقتصاديه، التي يحققها كل طرف من الأطراف المتبادله.

أهمية العلاقات الأقتصاديه الدوليه

هذا على صعيد العلاقات الدوليه، اما على صعيد العلاقات الأقتصاديه الدوليه فتيشير عدد من الباحثين الى انه تاريخيا، جرت الأشاره الى زياده ومضاعفة أهمية توسيع العلاقات الأقتصاديه والروابط بين الدول وتنامي الأسواق من انها جاءت عن طريق الحروب والأكتشافات الجغرافية، للقارات والبلدان، وفي اكتشافات الممرات المائيه والبحريه، والتوجه نحو الحصول على الذهب والفضه وغيرها من المعادن منذ البداية وبالتالي الى استخدام النقود، كأداة للمبادلات والمعاملات التي تجري بين البلدان، بالأضافة الى التطور الواسع، في وسائل النقل والأتصال وكلفته، الذي سهل مهمة انتقال السلع والخدمات بكميات كبيره، هذا بالأضافة الى تسهيل مهمة انتقال الأشخاص بين الدول، حيث قصرت المسافات، وفي الظروف الحاليه اصبحت المسافات أكثر قربا بفعل التطور التكنولوجي الهائل وفي مختلف المجالات، وتحديدا في قطاع النقل والمواصلات والأتصالات (بأمكان الأنتقال بساعات أو أيام قليلة بدلا من سنين أو أشهر في ظروف سابقه)، وأنتقال الأشخاص، سهل ووسع عملية التبادل، ووفر امكانية عقد الصفقات التجارية، كما ان سهولة الأتصال وسرعته في ظروفنا الحاليه ادى الى توسيع العلاقات الأقتصاديه الدوليه في مناطق جديده، بالأضافة الى تطور وسائل الأعلام بالطرق المرئيه والمقروئه والمسموعه، وأستخدام الماركات التجاريه والدعاية والترويج، التي دخلت كل بيت من بيوت البلدان المختلفه في العالم، وأدت الى توسيع المبادلات بين المجتمعات المختلفه بشكل كبير، وهذا بدوره، أثر على فرض انماط استهلاكيه معينه لبعض السلع والبضائع دون غيرها على المستهلكين، ومع التطور الهائل في التبادل جرت عملية مهمة البضائع، هو السوق، اي الأنتاج من أجل السوق بعد ان كان مهمته احتجاجات الناس والأفراد.

وهذه العمليه، دفعت الأهتمام بأنشاء مشاريع كبيره ذات تركيز عالي في الأنتاج والتطور التكنولوجي والأقتصادي، التي بدورها وفرت كميات هائله من المنتجات والبضائع، والتي حققت فوائض اكبر، وهو ماأدى الى تنمية المبادلات الدوليه اكبر وأكبر، كما واسهمت الثوره الصناعيه بتوسيع حركة التبادل الدولي بشكل واسع، ويشير د. صالح ياسر الى تمتع العلاقات الأقتصاديه الدوليه بطابع مستقل نسبيا، فهي علاقات تنشأ على الصعيد الدولي بين القوى الأجتماعيه المسيطره في بلدان مختلفه، تنتمي لتشكيلات اقتصاديه اجتماعيه محدده، يسيطر في كل منها اسلوب انتاج معين، يؤدي دور السياده، وتؤدي القاعده الأقتصاديه دورا متميزا في العلاقات الدوليه بشكل عام وفي العلاقات الأقتصاديه الدوليه على وجه الخصوص، فمن جهة يكون تطور العلاقات الأقتصاديه مشروطا بنمو القوى المنتجه وتطور انماط الأنتاج عموما، ومن جهة ثانية، فأن تطور العلاقات الأقتصاديه الدوليه، يكون مشروطا بحالة العلاقات السياسيه السائده على الصعيد الدولي.

وشهدت الفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، على عكس الفترة السابقه لهذه الحرب – نمو التعاون الأقتصادي الدولي، وخاصة في المجالات النقديه والتمويليه والجمركيه... كما وأنها ارتبطت بتطور استخدام معطيات تكنولوجيه وتطوير وسائل النقل الذي بدوره عمق مسيرتها نحو المزيد من الأسواق، لتصريف الأنتاج والتحفيز للتوسيع وبخاصة للدول التي تفتقر لهذا الأنتاج، ومن اراضيها بالمواد الأوليه التي تزود بها تلك البلدان، هنا نشأ التفاوت بين البلدان، حيث يقول د. فليح حسن في مؤلفه الموسوم "العلاقات الأقتصاديه الدوليه" ص15، "يبرز في اطار الأقتصاد الدولي، نشوء علاقات اقتصاديه غير متكافئه، تستند الى سيطرة الدول المتقدمه، وبالتالي استفادة هذه الدول منها بشكل يفوق الى حد كبير الأستفاده التي تحقق للدول الناميه، وقد يكون واقع الحال الحاق الضرر بهذه الدول نتيجة لذلك".

وعليه فأن العلاقات الأقتصاديه الدوليه، لاتنشأ من تبادل السلع والخدمات، فحسب وأنما تنجم عن حركة عوامل الأنتاج رأس المال والعمل دوليا "كما يشار إليه" وأهم هذه العناصر وهذه المعاملات يتمثل في تبادل السلع الخدميه.

وتلعب التجاره الدوليه والعلاقات الأقتصاديه الدوليه اهمية كبيره في الأقتصاد الدولي وحركته في الظروف الحاليه، حيث يلاحظ، ان التجاره الخارجيه تمثل مكانه كبيره في اقتصاديات الدول المتقدمه، من خلال ارتفاع نسبة التجاره الخارجيه (استيراد أوتصدير) الى الدخل أو النتائج القومي، كما تبرز أهمية التجارة الخارجيه في البلدان الناميه، لأنها غير قادره في بداية تطورها على تضييع مالديها من مواد أوليه أو زراعيه أو ثروات معدنيه وخامات، وهي بحاجة الى تصديرها الى الدول المتقدمه، كما وأنها بحاجة الى مختلف السلع الصناعيه، نتيجة لعدم تمكنها من توفيرها بسبب التخلف، وتعتمد بذلك على البلدان الصناعيه، نتيجة لسعيها في تحقيق التنميه، وما تتطلبه من اقامة مشروعات تنمويه وماتحتاجه هذه من مكائن وآلات ومعدات وغيرها من الأمور الفنية والتقنية، اضافة الى السلع الأستهلاكية الغير قادرة على توفيرها ذاتيا.

أهداف العلاقات الأقتصاديه الدوليه

يشير معظم الكتاب، الى تنوع الأهداف للسياسه الأقتصاديه الخارجيه فقد تطورت عمليه التبادل للبضائع والخدمات، من توفير احتياجات الناس والأفراد الى الأنتاج من اجل السوق، وتحقيق منافع ومكاسب وأرباح، من اجل تحسين موقع الدوله أو الدول في تقسيم العمل الدولي، وفي تحقيق تمايز في الموقع التجاري العالمي وفي الأنتفاع أو الكسب المتحقق وزيادة الأنتاج في التبادل الدولي، وفي تأمين احتياجات من الوقود والخامات من الدول الأخرى، وزيادة قدرات اكبر وأوسع في التخصص وتقسيم العمل الدولي وتحسين الوضع في ميزان المدفوعات، وتحقيق موارد للخزينه العامه، وأستغلال الأمكانيات والموارد المتاحه لزيادة الأنتاج، لدى الدول المعينه، اعتمادا لاعلى سوقها المحليه، فحسب، بل وعلى السوق الخارجيه من خلال التبادل الدولي، وتحقيق حمايه للأنتاج المحلي في المنافسه الدوليه وتحقيق ايضا توازن بميزان المدفوعات.

ومن جانب آخر يهدف التخصص وتقسيم العمل، الى توفير أمكانية أكبر في زيادة الأنتاجيه وتحسين الجوده والنوعيه، وأختصار وقت العمل المبذول في اداء العمليه الأنتاجيه، وزيادة درجة الكفاءه في الإداء والأبداع والتطوير وزيادة الأنتاج وزيادة الثروه.

كما وتهدف التجاره الخارجيه، عن وجود مستويات عاليه في الأنتاج، التي تتوفر فيه امكانيات اكبر للمنتجين بزيادة الأنتاج، بأستخدام طرق فنيه عديده وبأستخدام واسع من رأس المال الأنتاجي وزيادة الأنتاج والأنتاجيه، الذي يدفع الى المزيد من التوسع والنمو الأقتصادي، مما يتيح القدره على بيع المنتجات بشروط افضل، ولايقتصر الأنتاج على الأسواق المحليه وأنما من اجل الأسواق الخارجيه عن طريق التصدير لأكثر من دوله.

ومن جانب آخر يؤدي الحجم الكبير للأنتاج، ينعكس على تخفيض كلفة المنتجات، وبدوره يؤدي ايضا الى انخفاض الأسعار وتحسين الجوده، وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين بشكل أفضل، ونعكس هذا بدوره على مستوى المعيشه.

كما تذهب بعض الطروحات الى ان التجاره الدوليه تؤدي الى استفادة الدول ذات العلاقه حيث يوفر التخصص للدول بأنتاج سلع وخدمات تميزها عن غيرها، بالأضافه الى انخفاض تكاليف الأنتاج فيها، وتقدم بالتصدير للسلع التي تتميز بها، وتستورد السلع التي ترتفع فيها كلفة الأنتاج، وبهذا تتحقق الأستفاده المتبادله في كلا الدولتين.

كما وتقول البحوث ايضا، ان التجاره الخارجيه توفر فرصة الأستفاده من عوامل الأنتاج المتوفره في الداخل ومستلزمات الأنتاج بالشكل الذي لايجعل قيد السوق محددا لأستخدام هذه العوامل واتساع السوق، بأضافة السوق الخارجيه الى السوق الداخليه (المحليه) ويؤدي ذلك الى اتساع الأمكانيه لزيادة حجم الأنتاج، وبدرجة من استخدام الموارد وعناصر الأنتاج المتاحه بشكل افضل، وهو مايؤدي الى تلافي الهدر الناجم من عدم الأستخدام.

أختلاف العلاقات الأقتصاديه الدوليه عن العلاقات الأقتصاديه الداخليه (المحليه)

يشير معظم الباحثين الى ان هنالك اختلاف بين العلاقات الأقتصاديه الدوليه والداخليه (المحليه) يسبغ على التجاره الدوليه طابعا يميزها عن التجاره الداخليه، وما يؤدي الى وضع قوانين وسلوك تختلف عن تلك التي في التجاره الداخليه، وهذا الأختلاف كما يشار له من قبل المفكرين الكلاسيكيين بأنه يعود الى سلوك عوامل الأنتاج (الأرض – العمل – رأس المال)، والبعض يشير الى وجود نقود وطنيه مختلفه وأنظمه نقديه مختلفه، كما ويعتقد الأقتصاديون الليبراليون المعاصرون، بأن سبب الأختلاف يعود الى التدخل في التجاره الدوليه، بالأضافه الى الأعتبارات المتعلقه بمفهوم السياده الوطنيه، وهي عدم قابلية انتقال عوامل الأنتاج والأنظمه النقديه والتنظيم الحكومي والسياسه التجاريه، "فالسياده الوطنيه أو القوميه، هي أن الدوله لاتعترف بسلطه أعلى من سلطتها التي تتعلق بتنظيم الحياة الأقتصاديه في حدود أراضيها وفي تعاملها مع الأمم الأخرى، وهذا هو جوهر السيادة الوطنيه"، وعلى الرغم من ان المنظمات الدوليه والأتفاقيات قد تلزم الأمه العمل بطريقة معينه او ان لاتتصرف بطريقة اخرى، ولكن على الدوله ان تحتفظ بسيادتها الكامله...

غير ان د. غازي صالح محمد الطائي في مؤلفه "الأقتصاد الدولي" ص19 الى ان سبب وجود معظم الأختلافات التي تميز التجاره الدوليه من التجاره الداخليه بأننا "نجد ان التجاره الدوليه اقتربت من التجاره الداخليه كثيرا فترة ماقبل الحرب العالميه الأولى، عندما اتبعت معظم شعوب العالم الزعامه السياسيه والأقتصاديه لبريطانيا العظمى... مشيرا الى أن التجاره الخارجيه والداخليه هما عنصران من عناصر مرحلة التداول لأعادة الأنتاج، ويؤديان في هذه المرحله وظيفة التداول في تحويل التداول المعروفه في تحويل البضاعه الى نقد وتحويل النقد الى بضاعه على انهما يختلفان بعض الشئ على الرغم من هذه السمه المشتركه، فهما يختلفان بعض الشئ، فالتجاره الخارجيه هي جزء من مرحلة التداول الخارجي للأقصاد الوطني، وهي من هذه الناحيه تعد حلقة وصل بين الأقتصاد الوطني والأقتصاد الدولي وحركة النقد في التداول الخارجي... .

في حين فسر المفكر النمساوي رودولف هلفردنج R. Hilferding في مؤلفه تحت عنوان "رأس المال الدولي"، دراسة في أحدث مراحل التطور الرأسمالي، الذي صدر عام 1910 من ان مايميز الرأسماليه الحديثه (انذاك) هي ظاهره تركز رأس المال البنكي والرأسمال الصناعي وحسب هذا الرأي، فأن رأس المال المالي هو عباره عن رأس المال النقدي الذي يكون في حوزة البنوك ويستخدمه رجال الصناعه، ولئن كان رأس المال التجاري قد هيمن في مرحلة الرأسماليه التجاريه، فأن رأس المال المالي هو الذي يهيمن في عصر الصناعه الأحتكاريه... في حين ناقشت روزا لوكسمبرغ Rosa Luxemburg، قضايا تصدير رأس المال في سياق تحليلها لتناقضات نمط الأنتاج الرأسمالي، في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" والذي صدر عام 1913، لاحظت فيه التناقض الرئيسي للنظام الرأسمالي، هو التناقض القائم بين قدرة هذا النظام اللامحدود لتوسيع قوى الأنتاج وبين القدره المحدوده على التصريف، بسبب علاقات التوزيع، وهكذا فأن مشكلة فائض الأنتاج في النظام الرأسمالي، تمثل تناقض خطيرا يتطلب حلا، خاصة وأن تصريف هذا الفائض داخل الأقتصاد الوطني، يعتبر مستحيلا، وانتهى تحليلها في هذا الخصوص الى حل هذا التناقض يجب ان يكون خارجيا، اي خارج دائرة الأقتصاد الوطني وفي بيئات غير رأسماليه... وخلصت الى ان توسيع النظام الرأسمالي خارجيا وسيطرته على، وأخضاعه للبلاد الأقل تقدما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه، قد ضعف الى حد بعيد، الميل المتأصل في الرأسماليه نحو الركود والبطاله والأزمات، اما بوخارين N. Bukharin، فقد اشار ايضا في مؤلفه "الأقتصاد العالمي والأمبرياليه"، نشر عام 1915، فقد تناول الأقتصاديات الوطنيه كجزء من مجموعة اكبر هو الأقتصاد العالمي، الذي تكون تدريجيا من خلال السوق العالميه للسلع ولرؤوس الأموال... ويتم تصدير رأس المال بسبب مفعول قانون اتجاه معدل الربح نحو تدهور على المدى الطويل، وهو يؤدي وظيفة هامه وهي دعم وتقوية عملية تصدير السلع... أما فلاديمير اليتش لينين V. I. Lenin – فقد أعتمد في كتابة "الأمبراليه أعلى مراحل الرأسماليه"، الذي صدر عام 1916، الذي اعتبر أندماج وأنصهار رأس المال المصرفي ورأس المال اصناعي، هو احد السمات الأساسيه للأمبرياليه... وأن تصدير رأس المال للخارج اصبحت له الأولويه على تصدير السلع، لكنه لم يقض على اهمية التصدير السلعي، بل على العكس من ذلك، اصبح هو السبيل الرئيسي لتوسيع نطاق الصادرات السلعيه وكسب الأسواق الجديده كما ويشير جوزيف سنكلتز في مؤلفه العولمه ومساواتها ص221 قبل سنوات اصبحت العباره المشهوره للرئيس الأسبق لجنرال موتورز وزير الدفاع شارلس ويلسن في هذا الصدد" "مايصلح لجنرال موتورز يصلح للبلاد، تمثل رمزا لوجهة نظر معينه في الرأسماليه الأمريكيه، وغالبا مايبدو ان الصندوق "يقصد صندوق النقد الدولي" ان له وجهة نظر مماثله، مما يراه المجتمع المالي فهو جيد للأقتصاد العالمي وينبغي عمله ويضيف ايضا، ففي الشواهد، هذا صحيح، ولكنه في العديد ليس كذلك، وفي بعض الشواهد، مايعتقده المجتمع المالي بأنه يصب في مصلحته ليس فعلا كذلك، لأن ايديولوجية السوق الحر السائده تشوش التفكير السليم بالطريقه المثلى لمعالجة العلل الأقتصادي

وعليه فأن النظريه الأقتصاديه بقوانينها وأسسها ونتائجها "كما يشار لها" تفسر حركة النشاطات الأقتصاديه، سواء كانت داخليه تتم ضمن الحدود السياسيه للدول المعنيه، أو خارجيه تتم عبر الحدود الأساسيه لدوله اخرى أو اكثر، الا ان هنالك العديد من العوامل التي تقتضي التميز بين المعاملات والنشاطات التي تتم في داخل حود الدوله وبتلك التي تتم عبر حدودها "اي التجاره الخارجيه" والتي تحددها الكثير من الكتابات والتي يمكن ايجازها:

دورية علمية محكمة تصدر سنويا
5/4

1. صعوبة حركة وانتقال عناصر الأنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود السياسه.
2. أختلاف النظم والعملات النقديه.
3. أختلاف درجة التطور الأقتصادي والأجتماعي بين الدول.
4. أختلاف الموارد الأقتصاديه عموما
5. أختلاف الأنظمه السياسيه والأقتصاديه الوطنيه

(للمزيد راجع المؤلفات التاليه: العلاقات الأقتصاديه الدوليه – د. فالح حسن خلف، الأقتصاد الدولي – د. غازي صالح الطائي، العلاقات الأقتصاديه الدوليه – د. صالح ياسر)

المبحث الثاني: النظريات المختلفه في تفسير التجاره والعلاقات الأقتصاديه الدوليه والأشكالات حولها

1. نظرية التجاريين*

تشير الكثير من الكتابات الى ان التجاره والعلاقات الأقتصاديه الدوليه من اقدم فروع علم الأقتصاد واكثرها إثارة للجدل، ووجدت في حضارات قديمه متعددة مرت بها البشريه... غير انها أخذت شكلا جديدا مع بداية القرن الخامس عشر**، عند ظهور الأفكار الأقتصاديه الجديد، الذي اطلق عليه مؤرخو الفكر الأقتصادي، اسم المدرسه التجاريه أو المرحله التجاريه، المعروفه بالميركانتيليه "Mercantilism" في أوربا ولاسيما في أنكلترا. وقد استمر هذا التيار سائدا من الناحيه الفكريه، كما تقول البحوث الى منتصف القرن الثامن عشر، ومن البديهي ان تيارا فكريا أو نظريه، تستمر هذه المده دون ان تنسب الى مفكر أو باحث واحد وأنما لعدد من المفكرين والباحثين، وغيرهم من رجال السياسه والأعمال، وقد يختلف هذا المفكر أو ذاك في هذه الجزئية أو تلك، وبالرغم من ذلك، يمكن القول ان هنالك أفكار مشتركه تجمع طروحاتهم التي تتعلق بالتجاره الخارجيه "التي تقوم بوظيفة ذات طبيعة خاصة ومتميزه، تنحصر بأستجلاب الفائض الأقتصادي وتركيمه محليا والحيلوله دون نفاذه الى الخارج".

والذي يمكن تفسيره من هذه المدرسه، من انها جاءت استجابة لطبيعة الحاجيات العلميه التي طرأت على المجتمع الأوربي والذي شمل نواحي عديده، سياسيه وأقتصاديه وأجتماعيه وغيرها، وحصر التجاريين اجاباتهم في عدد من الأسئله الأقتصاديه المحدده، التي تتعلق بالثروه وكيف يمكن مضاعفتها، وكيف يجري توزيعها في البلدان المختلفه وماالأسباب لأرتفاع الأسعار... الخ.

أن هذه الأسئله، جعلت التجاريين يفكروا بضرورة ان تكون الدوله قويه، ودعت فلسفتهم الى ضرورة تدخل الحكومه في الحياة الأقتصاديه بهدف زيادة الثروه المتمثله بتدفق الذهب والفضه، وذلك من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

ولما كان الذهب والفضه، هي الثروة الحقيقيه والتي هي لأساس في قوة الدوله، بحيث جعلوا منه الفرض الرئيسي، الذي يجب ان تسعى السياسه الأقتصاديه الى تحقيقه... وأن يتخذ بكل الوسائل التي تجعل من الميزان التجاري في الخارج يجري لمصلحتها... وأنطلاقا من أطروحتهم الرئيسيه كما يقول د. صالح ياسر ص138، الحوا على التعارض الواضح بين المصالح القوميه لأطراف التبادل الدولي وتوصلو الى استنتاج يقول بأنه لايمكن لشريك ان يكسب على حساب الشريك الآخر. ويخلص الى الأستنتاج ان طروحات الماركيتيليه الرئيسيه التي تلح على وجوب تحقيق فائض في الميزان التجاري... كما ويقول اذا دفعنا الأطروحه الى نهيتها المنطقيه، يمكن الأستنتاج بأنهم لم يكونوا من انصار التوازن على المستوى الدولي، وأنما على العكس كانوا من دعاة الأختلال الدولي.

كما يقول د. عبد الوهاب الأمين، من ان تحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن ثم استخدام الثروه المتراكمه في بناء قوة بحريه قويه لحماية المستعمرات التي تمد الدول الأستعماريه بالمواد الخام اللازمه لأنشاء الصناعات ومن ثم تسويق منتجاتها في هذه المستعمرات، وجاء اصدار قانون الملاحه "Navigation Act" في انكلترا، في سنة 1660 لربط تجارة المستعمرات بالدول الأم وعدم السماح لها بأقامة علاقات تجاريه وسياسيه مع دول اخرى.

وفي الوقت الذي لاحظ د. فليح حسن خلف في مؤلفه (العلاقات الأقتصاديه الدوليه) ص49، ان المذهب التجاري، اعطى للتجاره اهم النشاطات الأقتصاديه،تليها في ذلك الصناعه نظرا لأن التجاره، هي التي يتشكل فيها الفائض من خلال زيادة الصادرات على الاستيرادات وبما يؤدي اللى حصول الدوله على المعادن النفيسه وبالذات الذهب والفضه، والتي اعتبرت ثروة الدوله وقوتها، وبالشكل الذي يعوضها عن افتقارها الى مناجم المعادن الثمينه هذه، في الوقت الذي تشكل فيه الصناعه بتطورها اساس الزياده التي يمكن ان تتحقق في الصادرات. وفي ص15 يقول "تبرز في اطار الأقتصاد الدولي، نشوء علاقات اقتصاديه غير متكافئه".

. المدرسه أو المذهب الطبيعيه "Physiocrats Methold"

يشار الى ان المدرسه الميركانتيليه في منتصف القرن الثامن عشر تعرضت الى الهجوم من قبل رواد الفلسفه الأقتصاديه الفرنسيه المعروفه بالفيزيوقراط Physiocrats التي اعتبرت الأرض "الزراعه" القطاع الأساسي المنتج في الأقتصاد، وهو المصدر الحقيقي للثروه وان، حرية التجاره والملكيه الفرديه هي اساس الرفاهيه للمجتمع، وان فرض قيود على الأستيراد والتي ينادي بها المذهب التجاري تؤدي الى تقييد الصادرات من المنتجات الزراعيه، وهو مايحد بالتالي من التوسع في انتاجها، ولذلك "هاجم دعاة اصحاب المذهب الطبيعي القيود التجاريه بأعتبارها تحد من تحقيق زيادة في الطلب على المنتجات الزراعيه.

كما يشير د. فليح حسن "تمت دعوة اصحاب المذاهب الطبيعي الى حرية التجاره، وعدم فرض قيود على الأستيراد من العالم الخارجي، لأن هذه الأستيرادات من دوله معينه تشكل صادرات لدولة اخرى، ذلك انه عندما تلجأ دولة معينه الى اتباع سياسة تقييد الأستيرادات فأنها تفرض بالضرورة قيودا على الصادرات إليها، التي تمثلها استيراداتها من الدول الأخرى ويختتم تحليلاته من ان المذهب الطبيعي عارض تقييد التجاره وفرض اجراءات عليها، ونادى بحرية التجاره الخارجيه.

3. النظريه الكلاسيكيه في التجاره الخارجيه "Classical Theory In Foreign Trade"

مع تطور الأقتصاد الرأسمالي في اوربا في القرن الثامن عشر، وهو التطور الذي حصل في منتصف ذلك القرن، الذي ارتبط بالثوره الصناعيه، التي تميزت بظهور حركه ضخمه من الأختراعات التي ادت الى تغير الفن الأنتاجي باحلال الآلات من الأدوات في عملية الأنتاج، وظهرت الأله التي يديرها العامل بقوه ذراعه لتقوم بالعمليات الصناعيه والمخترعات في نطاق القوه المحركه، وترتب على ذلك زيادة القوه الأنتاجيه في المصانع زيادة كبيره، بحيث اصبحت تنتج كميات هائله من السلع والبضائع وفي مختلف الفروع الأنتاجيه، وهذه الحاله المغريه جعلة المصانع الجديده مركزا مغريا للأستثمارات ولجذب رؤوس الأموال، وسميت هذه المرحله "بمرحلة الرأسماليه الصناعيه" وتغيرت ايضا ملامح النظام الرأسمالي التجاريه، بأعتبار كانت التجاره مركز النشاط الأساسي، والصناعه قائمه لخدمتها، أما وقد اصبحت الصناعه تحتل المركز الرئيسي، وتتحكم في النشاط الأقتصادي، والمنتجات الضخمه كما هو معروف، بحاجة الى اسواق للتصريف، وبذلك اصبحت التجاره في خدمة الصناعه.

ويعد التفكير الأقتصادي المنظم مع آدم سميث Adam Smith، الذي نشر مؤلفه الموسوم "ثروة الأمم" في سنة 1976*، الذي يجده د. فليح حسن خلف "من انه استند كما هو عليه حال المدرسه الكلاسيكسه، على افتراض وجود سوق المنافسه التامه، وحالة، الأستخدام الكامل وحرية ممارسة النشاطات الأقتصاديه بدون تدخل من قبل الدوله او اية جهة كانت ومنها حرية التجاره الخارجيه.

ويعتبره د. صالح ياسر، بأن آدم سمث يشكل "تخطيا لكل من الفكر الميركانيتلي (التجاري) الذي كان متقوقعا في اشكاليته حول الثروه ونسب نموها الى تراكم النقود، والفكر الفيزيوقراطي (الطبيعي) المتوقف في محاولته عند شكل العمل المنتج للثروه وذلك برده الثروه الى العمل المنتج في حد ذاته (بأعتباره موضوعيا لها)، بدون التميز بين اشكال معينه من العمل ...الخ ص143

ويتفق معظم الأقتصاديين الى ان آدم سمث ركز بشكل خاص على التخصص وتقسيم العمل، بأعتبار يمثل الأساس في زيادة ثروة الأمه، بما ينتجه هذا التخصص وتقسيم العمل من آثار في استحداث فرص لأستخدام قدرات ومهارات وخبرات العاملين في زيادة الأنتاجيه عن طريق ذلك، بالأضافه الى تطوير قدراتهم ومهاراتهم وتقنيتهم للعمل وسرعته وما يؤدي ذلك الى زيادة الأنتاج... وأكتسبت آراءه بخصوص التجاره الخارجيه، مايطلق عليها (النفقات المطلقه)، التي يستند فيها الى نظرية القيمه، العمل، اي ان قيمة السلعه المنتجه تستمد من قيمة العمل المبذول في انتاجها، اي ان اساس قيمة السلعه هو العمل، وبالتالي فأن نفقة انتاجها تقاس بالعمل المبذول في هذا الأنتاج.

ويفسر آدم سمث قيام التجاره الخارجيه الى اختلاف النفقات المطلقه لأنتاج السلع في الدول المختلفه، بأتجاه تخصص كل دوله من الدول بأنتاج سلعه او سلع تكون نفقاتها الأنتاجيه اقل من نفقات انتاجها في الدول الأخرى، وتجري عملية الأستيراد في الدول المعينه على اساس الأرتفاع للنفقات او الأنخفاض... ويضع ارقام افتراضيه لتحقيق نظريته، ولكن يبقى السؤال، كما تشير له عدد من البحوث، وهو هل ان التجاره الخارجيه لايمكن ان تقوم في حالة وجود دوله ليست لديها القدره على انتاج سلع معينه بنفقات دون نفقات انتاجها في الدول الأخرى...

وقد أكتسبت المدرسه الكلاسيكه على يد دافيد ريكاردو David Ricardo قوه كبيره، الذي تنسب إليه معظم اراء المدرسه، التي حاول، ان يعالج الثغرات في نظرية النفقات المطلقه، لآدم سمث، من خلال اطلاق نظرية التكاليف النسبيه او المقارنة، حيث يرى ريكاردو ان التكاليف النسبيه، "من ان العبره في التبادل الدولي لاتكمن في اختلاف التكاليف المطلقه بين الدول وانما في اختلاف التكاليف النسبيه" حيث تستطيع الدول ان تتخصص بأنتاج سلعة معينه، حتى وأن كانت لاتتمتع بميزه مطلقه في انتاجها، اي لاتنخفض التكاليف المطلقه في انتاج السلعه او سلع معينه، حتى وأن كانت التكاليف المطلقه فيها منخفضه وتقوم بأستيراد هذه السلع او السلعه، وذلك على اساس اختلاف التكاليف النسبيه.أما جون ستيوارت مل – J. Stuart Mill – فقد قدم نظرية معدل التبادل الدولي، التي اوضح فيها "بأن القيم الدوليه للسلعه لاتتحدد على اساس نفقة انتاجها، بل ان الذي يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دوله على سلعة الدوله الأخرى، او مايطلق عليه بالمستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين، ومن بين المعدلات الممكنه للتبادل بين الحدين الأعلى والأدنى، يبرز المعدل الذي يحقق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات. وقد حاول ألفريد مارشال بتحليل وتوضيح فكرة ستيوارت في الطلب أو منحنيات مارشال المتبادل بيانا، وأستكمل أدجورت ماقام به مارشال في تطوير فكره الطلب المتبادل من خلال استخدام منحيات الطلب المتبادل الذي يتم من خلالها تحديد معدل التبادل الدولي، وهكذا احتلت تعاليم المدرسه الكلاسيكيه توجهات كتابات الأساتذه والمحليين الذين احتلو مرتبة كبيره في تاريخ تدريس مادة الأقتصاد السياسي وبخاصة في انكلترا وفرنسا من امثال ألفريد مارشال، وشارل جيد، وشارل رست، كما وارسى عدد من مبادئ المدرسه الكلاسيكيه القس مالثيوس Malthus سنة 1766-1834 هذا بالأضافة الى عرض جان بانيست سي للأفكار الكلاسيكيه ووضحها.

وظلت هذه المدرسه تحتل موقع الصداره في تحليلات الأقتصاديين حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

أما المدرسه الكلاسيكسه

يقول د. فليح حسن ص75 "قامت النظريه الكلاسيكه في تفسيرها قيام التجاره الخارجيه على اساس التكاليف او الميزه النسبيه للأزمه لأنتاج السلع، ولم تقم بتفسيرهذا الأختلاف في التكاليف كما انها اقتصرت على كون عنصر العمل هو الأساس في التكاليف".

وظلت هذه المدرسه تحتل موقع الصداره في تحليلات الأقتصاديين حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث دخلت الرأسماليه، مرحلة جديده كبيره وأزمة اقتصاديه عالميه خلال (1929-1933)، وكان ذلك بمثابة جرس الأنذار للفكر الأقتصادي لأعادة النظر في الكثير من المسلمات السابقه، كما يشير د. صالح ياسر ص159.

وجراء هذا حاول الأقتصادي السويدي هيكشر تحليل ذلك وطور تحليله أولين، حيث رفضا كون العمل اساس الكلفه والقيمه، اذ ان التفاوت في تكاليف انتاج السلع، وبالتالي قيمتها، لايتصل بالعمل المبذول في انتاجها فحسب، وانما في عناصر الأنتاج الأخرى وأسعارها كرأس المال والموارد الطبيعيه والتنظيم وما الى ذلك وهذا التطور في تحليل التكاليف والقيمه، كما تشير له بعض الكتابات "يرتبط بتطور نظرية القيمه في المدرسه الكلاسيكسه الجديده او مايطلق عليها المدرسه الحديه ومنهم مارشال وفالراس وجيفونز وغيرهم.

وعلى اساس ماسبق يشير معظم الباحثين الأقتصاديين، ان النظريه الحديثه، ترى ان الأختلاف في اسعار عناصر الأنتاج يعود الى ظروف وأوضاع كل دوله حسب درجة وفرة او ندرة عناصر الأنتاج فيها، وتنعكس هذه الوفره او الندره لعناصر الأنتاج في اسعارها، حيث ترتفع اسعار عناصر الأنتاج التي تتسم بندرة في دولة معينه، بينما تنخفض اسعار عناصر الأنتاج هذه في الدوله التي تتسم بوفرتها.

لغز Paradox ليونتيف

أجرى الأقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتيف تحليلا لميزان المدخلات-المخرجات Input-Output، لأختبار صحة افتراضات نظرية هكشر-أولين، على الأقتصاد للولايات المتحده الأمريكيه لعام 1947 بهدف معرفة حساب النفقات المباشرة وغير المباشره من العمل ورأس المال في السلع... ووجد ان صادرات الولايات المتحده الأمريكيه كثيفة العمل، وان السلع المنافسه لوارداتها كثيفه رأس المال، وان التجاره بينها وبين الدول الأخرى انما تقوم على اساس تخصصها في الصناعات كثيفة العماله وليست في الصناعات كثيفة رأس المال.

نموذج المنحنى التكنولوجي في تفسير التجاره الخارجيه

كما ويشير بعض الأقتصاديين الى ان هناك محاولات لتحليل التجاره الخارجيه من خلال تحليلي حركي، يأخذ الزمن بنظر الأعتبار عند تحليل قانون النفقات النسبيه، حيث يجري تفسير قيام التجاره الخارجيه بين الدول على اساس تخصصها بأنواع من المنتجات تكون مستنده الى التطورات التكنولوجيه بشكل وثيق ومباشر، ويعتبر الكثير من المحللين الأقتصاديين ان التكنولوجيه، تعتبر، احد العناصر الرئيسيه او بين اهم هذه العناصر، لأنها تضمن الأستخدام الكفئ لعناصر الأنتاج الأخرى والأرتفاع بمستوى انتاجها... حيث ان التطور التكنولوجي ادى عبر الزمن الى زيادة درجة الأنتفاع من هذه العناصر بدرجة كبيره من خلال زيادة الأنتاج المتحقق جراء استخدامها عن طريق زيادة انتاجها بشكل واسع وسريع ويبرز في هذا الصدد نموذج دورة المنتج، الذي ظهر في كتابات فيرنون 1961 وهيرش عام 1967، حيث تم توضيح الديناميكيه التي تقوم عليها هذه النماذج من اجل تحليل التجاره الخارجيه وتغيراتها عبر الزمن، وانضم ليندر الى تحليل فيرنون، إلا انه اهتم بتحديد الطلب على الأستثمار في المنتجات الجديده. وسميت هذه التحليلات بنموذج المنحنى التكنولوجي في تفسير التجاره الخارجيه.

كما ان هناك ايضا نموذج الفجوه التكنولوجيه، وهذا النموذج يعود الى الأقتصادي بوزنر، حيث يقوم هذا النموذج على اساس الأختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمه والدول الناميه، يؤثر على هيكل التجاره الخارجيه في الوقت الحاضر، حيث تحصل الدول المتقدمه على العديد من الميزات النسبيه المكتسبه في انتاج العديد، بالشكل الذي يجعلها تتفوق في ذلك على الدول الأخرى، وبالذات الدول الناميه... حيث يتم في الدول المتقدمه اتباع طرق انتاج اكثر تطور او بشكل مستمر، وهو مايؤدي الى انخفاض نفاقات الأنتاج، وبالتالي اسعار السلع المنتجه، وهذا يقود الى تطور التجاره الخارجيه لصالح الدول المتقدمه على حساب الدول الناميه...

يضاف الى ذلك نظرية التنوع في التجاره الخارجيه، التي يحللها الأقتصاديون، بأنها تعود اساسا الى أرتفاع معدلات النمو على الصعيد العالمي، ومارافقه من ارتفاع مستويات الدخول، الأمر الذي يتضمن الحصول على انواع مختلفه من السلعه المعنيه تحقيقا لرغبات ودوافع وأغراض مختلفه، وهو طلب انواع مختلفه من السلعه، ويرى لانكستر بأن السلع لاتطلب لذاتها، وأنما تطلب نتيجة توفر مجموعة من الخصائص التي يبحث المستهلك عنها في السلع التي يطلبها تحقيقا لأغراض مختلفه مثل اللون والحجم، درجة وفرتها، السعرات الحراريه الموجوده فيها بالنسبه للمواد الغذائيه... الخ وهذه النظريه لاتفسر التجاره الخارجيه على اساس وفرة أو ندرة عناصر الأنتاج أو التفوق التكنولوجي وأنما تفسرها، استنادا الى اختلاف مستويات الأذواق المرتبطه بقدره شرائيه عاليه، مستنده الى ارتفاع الدخول، وهذا ماينتج طلبا على نوعيات مختلفه من السلع، تتسم بخصائص مختلفه، وهذا يتنافى مع الأفتراض من النظريات الأخرى، التي افترضت تماثل الأذواق وتجانس السلع لتبسيط العرض والتحليل، اضافة الى انها لم تبرز اثر الدخل، حيث كان همها الأساسي تفسر قيام التجاره الخارجيه استفادا على الميزه النسبيه.

المدرسه الماركسيه في التجاره الخارجيه

يشير د. صالح ياسر الى انه "رغم اهمية التنظيرات والتحليلات الصادره من ماركس حول الأستعمار، وتجريداته العميقه لعمليات التبادل اللامتكافئ، ورغم اسهامات المنظرين الأخرين (أمثال لينين، وبوخارين، وروزا لوكسمبورغ والرواد المحدثين بول باران، بول سويزي وموريس دوب).

يقول المؤلف برغم كل تلك الأسهامات يبدو ان الفراغ الذي خلفه ماركس بعدم اتمام عمله (في السوق الدولي والتجاره الخارجيه) قد اغرى العديد من الباحثين ونقاد ماركس بالتصريح بعدم وجود نظرية ماركسيه مكتمله للعلاقات الأقتصاديه الدوليه.

ويستدرك د. صالح ليقول "للأجابه على سؤال حول وجود، او عدم وجود نظريه ماركسيه مكتمله للعلاقات الأقتصاديه الدوليه تستطيع تفسير التبادل التجاري الدولي وتكشف مضمونه الحقيقي، بكونه تبادلا متكافئا... ويطرح ثلاث تنظيرات يعتقد انها الأهم في هذا المجال، وهي مساهمة كارل ماركس، نظرية التبادل اللامتكافئ لاعمانوئل وأخيرا مساهمة سمير امين في هذا المجال. دون ان يقلل من اهمية مساهمات الرواد والمحدثين الأخرين.

وفيما يتعلق بماركس يشير، الى ان ماركس عالج مشكلة التبادل اللامتكافئ بالرغم من انها لاتتبلور بشكل متكامل، واطروحته (ماركس) بصدد التجاره والتخصص الدولي تنطلق من ضرورة التمييز بين القيمه الوطنيه والقيمه الدوليه... وتعني القيمه الوطنيه، حسب ماركس معدل القيم المختلفه لسلعة معينه في بلد معين، اما القيمة الدوليه، تتحدد عنده بالمعدل الدولي للعمل الأجتماعي الضروري لأنتاج سلعه معينه يقصد بيعها في السوق الدوليه... أما كمية القيمه الدوليه فتعني عند ماركس المعدل الدولي للعمل الأجتماعي الضروري المبذول في السلعه المعروضه في السوق الدوليه، وهذه الكميه تتأثر بوضعيه انتاجية العمل ودرجة تشديد العمل. وأنطلاقا من رؤية ماركس يقول د. صالح، لسيادة واقع المنافسه غير الكامله في السوق الدوليه، فأنه يكون قد انتهى الى التفرقه بين القيمه الوطنيه والقيمه الدوليه، ليس على اساس الطابع الخاص للمنافسه الدوليه، طابع التنافس الأحتكاري... وتفسر النظريه الماركسيه حسب د. صالح ياسر سعر السوق الدوليه (وهو السعر الذي تجري بموجبه مبادلة السلع في السوق الدوليه، بأنه التعبير النقدي للقيمه الدوليه، غير ان سعر السوق الدوليه لايأتي مطابقا للقيمه الدوليه، لأنه يتأثر بعوامل مختلفه اهمها البعد الأجتماعي- الأقتصادي لحلقتي الأنتاج والتداول او بالأحرى لعلاقات الأنتاج السائده، كما يبدو ذلك بشكل واضح لو تأملنا السعر الأحتكاري... ويستنتج "المؤلف" من ان ماأورده ماركس على قضية تعيين القيم الدوليه، وكذلك رؤيته للطابع المميز للمنافسه في سوق التبادل الدولي، فأنه يضع هنا يده مباشرة على قضية الساعه، ونعني بها التبادل اللامتكافئ... حيث يشر ماركس قائلا "قد تنتفع كل الدول من التجاره الدوليه إلا ان النفع قد لايكون متساويا".

نظرية التبادل اللامتكافئ – أرغيري أيمانويل A. Emanuel

أن ماجاء بنظرية التبادل اللامتكافئ لايمانويل، يختلف كليا عن صياغة النظريات السابقه التي كانت مبينه على اساس بين الدول الصناعيه او الناميه، ولكن كل الذي طرح لايمس الطرف الثاني والذي يمثل الدول الناميه (راجع د. الطائي ص102 ولذلك ظهرت كتابات كثيره منذ الخمسينات من القرن الماضي ومنهم (سنجر، ميردال، وبيريش وغيرهم تشير الى ان الدول المتخلفه تمثل الطرف الأضعف في عمليات التبادل، وبعبارة اخرى ان التبادل بين مجموعة الدول المتقدمه والدول الناميه هو تبادل غير متكافئ، حيث يقول ميردال ان التبادل الدولي لاينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول (كما في النظريه الكلاسيكيه) وأن افتراضات هذه النظريات غير دقيقه وغير صحيحه، بحيث بنيت على اساس توازن مستقر في مجال التجاره الدوليه ولاتوجد اختلافات، وهناك انسجام في مصالح الدول المتاجره، وفي ظل منافسه كامله وتامه بين السوقين، ولايستطيع اي طرف في التبادل ان يحدد بمفرده عملية التبادل، في حين حسب اعتقاد ميردال والذي يصفها من انها افتراضات انها "العمليه الأقتصاديه، وهي عملية تراكميه، اي ليس هناك توازن مستقر والأختلافات في عناصر الأنتاج تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الى المزيد من الأختلافات وأن المنافسه في اطار العلاقات الدوليه بين دول متخلفه وأخرى متقدمه لاوجود لها واقعيا.

أما راؤول بيريش، فقد اوضح ان معدلات التبادل بين السلع الصناعيه والنتجات الأوليه (مواد أوليه) تميل الى غير صالح الدول المتخلفه، وذلك بسبب ان دخول أصحاب المشروعات وعناصر الأنتاج يفوق دائما الزياده في انتاجية الهيكل الأقتصادي بصفة عامة، وهو مايحول من دون انخفاض اسعار السلع الصناعيه بل ويعمل على زيادتها أما الدول المتخلفه فيحدث العكس، أذ تزيد الدخول بمعدل يقل عن معدل زيادة الأنتاجيه الأمر الذي يعمل على تخفيض اسعار المواد الأوليه.

أما ارغيري أيمانوئيل فقد نشر مؤلفه عام 1969 تحت عنوان التبادل اللامتساوي، الذي تتلخص نظريته من ان التبادل اللامتكافئ ماهو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنيه يحمل سكان هذه الدول على استغلال الدول الفقيره. وحسب هذا التنظير، ان جميع الطبقات الأجتماعيه المساهمه في النظم الأقتصاديه الرأسماليه يكون همها الأول هو زيادة نصيبها من الدخل القومي من دون ان توجه ادنى أهتمام الى اشكال الأستغلال الرأسمالي التي تنتشر في الدول المتخلفه، مشيرا ايضا الى ان هذا التبادل لايتولد عنه ارباح احتكاريه تحصل عليها المؤسسات الرأسماليه فحسب، بل يوفر الدخول والعمل للعاملين في الدول الصناعيه...

وفي هذا الصدد يشير د. صالح ياسر الى ان أيمانويل ينطلق في صياغة نظريته من تجريد الأقتصاد الدولي والنظر إليه بأعتباره منظومه رأسماليه عالميه، اساس هذه المنظومه هو تواجد سوق عالميه واحده تتحكم فيها وتسيطر عليها القوانين الناظمه للسوق الرأسمالي... كما ويقول (د. صالح ياسر) من ان جرى تقديم نظرية التبادل اللامتكافئ من طرف ايمانويل بحسب الطريقه التي اتبعها ماركس في حل مسألة تحويل القيم الى اسعار انتاج، لذا فأن التبادل الدولي يجري تقديمه اولا في ضوء قيم العمل التي تتحول بعد ذلك الى اسعار انتاج.

أما مساهمة سمير امين، في السجال بشأن نظرية التبادل اللامتكافئ لأيمانوئيل لاتكمن في مساهمته النقديه لعناصر معينه في نظرية ايمانويل، وانما يتعمق اكثر في اشكالياتها الكبرى وجذورها النظريه وماتضمنته من نواقص... سواء في نظريته حول الأمبرياليه او في كتابه "التبادل الغير المتكافئ وقانون القيمه" التي يحدد فيها مهمته النظريه في محاولة فهم مغزى سيطرة نمط الأنتاج الرأسمالي على الأنماط الأخرى وعلى استخلاص الأنتاجات المتعلقه بخصوص التراكم من المركز الى المحيط... وهو يرى عدم التكافئ في التبادل موجود حتى في حالة تساوي الأنتاجيات، حيث يلاحظ ان العمل له اجر منخفض في بلدان المحيط ومرتفع في بلدان المركز، رغم ان هناك نفس المستوى من الأنتاجيه. ويربط ذلك "سمير أمين" بطبيعة التشكيلات الأجتماعيه – الأقتصاديه للرأسماليه المركزيه وللرأسماليه الطرفيه الراهنه.

المبحث الثالث: الأشكاليات في تفسير النظريات للعلاقات الأقتصاديه الدوليه

يتناول الباحث لأهم الأراء النظريه والفكريه في تفسير الأشكالات في نظريات العلاقات الأقتصاديه الدوليه، التي وردت في مؤلفات اقتصاديه وباحثين، يمثلون مدارس متنوعه د. فليح حسن خلف، د. غازي صالح محمد، د. صالح ياسر، د. عبد الوهاب الأمين، د. عبد الحمن يسري احمد، البروفسور توماس سنتش، جوزيف ستكلتز، د. نورينا هيرتس وغيرهم ممن ابدعو وتركوا تأثير ملموس في العلاقات الأقتصاديه والتجاره الدوليه، وبخاصة تناولهم المعاصر، لتوجهات الأقتصاد العالمي. وتحديدا المؤلفين الثلاث الأوائل المعنيين بالتناول اكثر.

تناول غازي صالح الطائي* "آدم سمث" A. Smith الذي وضع التقسيم الدولي للعمل كأساس في التجاره الدوليه، وهو واحد من الذين اشاروا الى تباين الكلفه، عندما تحدث عن التجاره بين بلدين فقط، اذا حاول كل واحد منهم انتاج سلعه واحده في كلفة انتاج اقل من البلد الآخر، ويطرح سميث امثله افتراضيه، يوضح فيها تباين الكلفه المطلقه في ساعات العمل في انتاج كل واحده من خلال نظريه Absolute advantage "التكاليف المطلقه" وقد اثير جدل حول عما سيكون عليه الحال، اذا ماكانت، هناك دوله محرومه من ميزة مطلقه في انتاج اية سلعه، اذا ماقورنت بالدول الأخرى، فهل تأخذ مثل هذه الدوله بسياسة الأكتفاء الذاتي وتحرم التجاره بينها وبين الدول الأخرى، اما يتعين عليها الدخول الى معترك الحياة الأقتصاديه الدوليه، ولم يحب آدم سميث يقول د. صالح الطائي.

غير ان ديفد ركاردو D. Recardo افترض مجموعة من الأفتراضات من خلال نظريته "التكاليف النسبيه – Comparative Advantage" التي تتلخص في هذه النظريه في انه اذا سادت حرية التجاره، فأن كل دوله تتخصص في انتاج السلع، تستطيع ان تنتج بتكلفه متخصصه نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى، وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفه منخفضه نسبيا، اي يتمتع في انتاجها بميزة نسبيه، ويؤدي ذلك، ان التجاره الدوليه، تقوم، اذا اختلفت التكاليف النسبيه لأنتاج السلع بين الدول، علما ان ريكاردو اعتمد نفس الأفتراض الذي اعتمده آدم سميث اي دولتين وسلعتين.

وأوضح، ان التجاره تعود بالفائده على البلدين، طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين هذين الحدين، إلا ان ريكاردو "على حد قول المؤلفين "لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل بما ينطوي على عجز في نظريته كما انه لم يبين القوى التي تحدد تقسم نفع التجاره بين بلدين على الرغم مما لهذه الناحيه من اهميه كبرى "على قول د. غازي صالح الطائي".

وجاء جون ستوارت مل John Stuart Mill، ليوجه اهتمام لهذه الناحيه لتبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي برهن على ان القيمه الدوليه للسلعه لاتتحدد على اساس نفقة انتاجها وأنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، وبين ان من بين معدلات الممكنه الكثيره بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد معدل فريد، هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الأستيرادات، ولما كانت صادرات البلد هي استيرادات بلد آخر وأستيراداته هي صادرات البلد الآخر، فأن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد وأن يكون هو المعدل نفسه الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وأستيرادات البلد الآخر... ويشير "د. غازي" الى ان الفرد مارشال، تناول تحليل نظرية جون ستيوارت مل بطريقة بيانيه مستخدما مايعرف بمنحنيات الطلب المتبادل او منحنيات مارشال، ثم اكمل فرانسيس ادجورت العمل الذي بدأه مارشال**.

غير أن النظريه، بأشارة من "د. الطائي" لم تشرح لنا لماذا تختلف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد،... وأذا رجعنا الى التفسير الكلاسيكي في اختلاف نفقات انتاج السلع المختلفه داخل البلد الواحد، انما يرجع الى اختلاف احتياجات كل سلعه من عنصر العمل "نظرية القيمه في العمل" وهنا تقع النظريه في اشكاليات، اذ انها اكتفت ضمنا بتفسير اختلاف النفقات النسبيه للسلع الداخله في التجاره الدوليه... وجاءت النظريه الحديثه مساهمة هكشر/اولين*** Hechscher-Ohlin، لتفسير الأختلافات في النفقات النسبيه، وعلى الرغم مابينهما من اختلافات وأشكالات، لكن يمكن جمعها في اطار نظرية واحده... هكجشر ربط مابين النظريه الأصليه التي بدأها ريكاردو وبين تفسيره لأسباب الأختلافات في النفقات النسبيه، اما اولين، فقد وجه انتقاده الى مبدأ قياس القيمه على اساس العمل، حيث اعتقد، ان الأخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها هو المنطق

السليم في تفسير التجاره الدوليه، بقوله "الأسعار تعكس لنا اذواق المستهلكين من ناحية والظروف المؤثره في الأنتاج من ناحيه اخرى... اي جانبي العرض والطلب، كما ان الأسعار هي الأساس الفعلي في قيام التبادل الدولي في الواقع العملي... البعض من الأقتصاديين لايعتبر نظرية هكجشر/أولين، بالنظريه الحديثه في التجاره وأنما يعتبروها، نظريه مكمله وليست بديله لنظريه النفقات النسبيه والتي يلخصها د. غازي صالح بنقطتين اساسيتين (1) ان اختلاف عناصر الأنتاج الدوليه يؤدي الى التجاره بين الدول (2) ان أسعار عناصر الأنتاج تكون متساويه او تميل الى التساوي بتأثير التجاره الدوليه (وهذا مايسمى بنظرية تساوي اسعار عناصر الأنتاج Factor Price Equalization)، ووفق هذا المنطوق، ان الدول الغنيه نسبيا بالعمل تصدر السلعه كثيفة العمل نسبيا وتستورد السلعه كثيفه رأس المال نسبيا، وعليه، فأن نموذج هكجشر/اولين يولد اشكاليه، لأنه لايوضع تأثير التجاره الحره على اسعار عناصر الأنتاج بصوره مباشره... وأن نظرية تكلفة الفرصه البديله لهابريل Haberler، الذي عرض نظرية التكاليف النسبيه متخليا عن نظرية العمل، كما "يشير المؤلف نفسه" في تحديد القيمه، ومستخدما فكرة تكلفة الأحلال او كما تسمى تكلفة الفرصه البديله، التي مضمونها "ان تكلفة انتاج سلعه معينه لاتقاس بكمية العمل التي بذلت في انتاجها، ولكنها تتكون من السلع الأخرى جميعا، التي كان يمكن للمجتمع ان ينتجها بالموارد المستخدمه نفسها في انتاج هذه السلعه من دون غيرها". وطبقا لذه النظريه، ان كلفة السلعه، هي مقدار السلعه الثانيه التي يجب ان يضحى بها لتوفير الموارد اللازمه لأنتاج وحده اضافيه من السلعه الأولى. والأشكال هنا "ان هذا التفسير غير قائم على اساس العمل هو العنصر الأنتاجي الوحيد او ان العمل متجانس، كما انه لايفترض ان كلفة السلعه او سعرها يعتمد على ماتحتويه من عمل، وعليه فأن الدوله ذات كلفة الأنتاج، ذات الفرصه المنخفضه لسلعة ما، ستمنع بميزه نسبيه في انتاج هذه السلعه، حيث انها لاتتمتع بميزه نسبيه في السلعه الثانيه...

أما صياغة نظرية أمانويل ارجيري، ملخصها يشير "ان التبادل اللامتكافئ، ماهو ال نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول الغنيه، يحمل سكان هذه الدول على استغلال الدول الفقيره... فجميع الطبقات الأجتماعيه، المساهمه في النظم الأقتصاديه الدوليه يكون همها الأول هو زيادة نصيبها من الدخل القومي من دون ان توجه ادنى اهتمام الى اشكال الأستغلال الرأسمالي التي تنتشر في الدول المتخلفه...ص103 ويعطي صورتين للتبادل الدولي نلخصها (1) يحصل منها على ان التبادل هنا يكون غير متكافئ بسبب الأنتاجيه (2) ان التبادل يؤدي الى تحويل فائض القيمه من الدول المتخلفه الى الدول المتقدمه عن طريق معدلات التبادل، وهذا مايسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

أما لغز التناقض ليونتيف Leontief Paradox، فقد تعرضت نتائجه الى نقد كبير في محاولته لتطبيق صحة تفسير نموذج هكجشير/اولين في التجاره الدوليه،...

غير ان دراسة "لينوتيف وغيره اثارة تساؤلات، فيما اذا كانت المدرسه التقليديه الأولى وتفسيرها البسط لأختلاف النفقات النسبيه، بأنه راجع الى اختلاف الأنتاجيه في الدول.

أما الأشكالات الأنتقاديه الأخرى للمدرسه الكلاسيكيه فيوجزها د. فليح حسن* بالنقاط التاليه:

(1) استنادا الى النظريه الكلاسيكيه، ان مايحدد الكلفه وقيمة الأنتاج هو العمل المبذول في انتاج السلعه، في حين ان هذا العمل لايقوم بالعمليه الأنتاجيه، ولايمثل كل التكاليف وأنما يشاركه في ذلك كل من رأس المال والموارد الطبيعيه والتنظيم، وبالتالي، فأن عناصر الأنتاج الأخرى تدخل ضمن التكاليف، وتؤثر في قيمة السلعه.

(2) يلاحظ المؤلف ايضا عدم وجود واقعيه تجانس وحدات العمل وبالتالي ينعكس ايضا على افتراض داله ثابته وأفتراض عدم وجود تكاليف نقل.

(3) كما ان افتراض وجود حالة المنافسه التامه والأستخدام الكامل وحرية ممارسه النشاطات الأقتصاديه، هي الأخرى غير متوفره.

(4) أقتصرت الفرضيه او ماتمثله بأن المبادلات تتم بين دولتين وسلعتين، وهنا يتفق مع (د. غازي صالح) الرأي.

- أما الأشكالات، حول النظريه الحديثه، فيحددها "المؤلف" بأنه يواخذ على هذه النظريه على أساس انها لاتأخذ في الأعتبار، الأختلاف النوعي في عناصر الأنتاج... وهذا الأختلاف النوعي في عناصر الأنتاج، له اهميه كبيره في تحديد التكاليف او الميزه النسبيه لكل دوله من الدول في انتاج هذه السلعه أو تلك، كما انها تهمل المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل.

ويذهب د. فليح حسن ليواصل ملاحظاته الأنتقاديه، حول نظرية التنوع والأشكالات حولها "من انها لم تبين اسباب التنوع، هل هو ناتج عن وفرة عوامل الأنتاج، ام يرتبط بوجود عمل من مهاره معنه ام بالفن الأنتاجي المستخدم في العمليه الأنتاجيه... ام قدرة المؤسسات الأنتاجيه على التعرف على احتياجات المستهلكين المرتبطه بخصائص السلع التي يتم طلبها... ويرافق قبول النظريه "يقول المؤلف" بروز مشكلة تتصل بالتجمع، اي الترجمه على اساس المستوى الكلي، على مستوى الأقتصاد القومي ككل، حيث يكون مهمة هذا التجمع صعبه، نظرا لأن الطلب يختلف تبعا لأختلاف اذواق الناس والمرتبط بدخول الناس... وعدم تجانس الطلب نتيجة هذا الأختلاف... والأشكاليه الأخرى وحسب هذه النظريه فأنها تنطبق على المنتجات الصناعيه اكثر من انطباقها على المنتجات الزراعيه والمواد الأوليه، الذي يكون فيها التنوع غير واسع.

أما الأشكالات النقديه د. صالح ياسر في مؤلفه العلاقات الأقتصاديه الدوليه، فهي تختلف بعض الشئ، فهو لايكتفي بوضع الأشكاليه فقط، وانما يغور ابعد في البناء النظري لمساهمة كل مفكر او باحث، ويقدم ملاحظاته النقديه، وحسب اسلوبه، فأنه يشير الى ان "أعتقد" "آدم سمث" بان التوسع في تقسيم العمل مرهون بمحورين اساسين (المحور الأول) يقع على عاتق تراكم رأس المال، في حين يقع "المحور الثاني" على عاتق السوق، وأذا قرأنا يقول "د. صالح" هذه الأطروحه بأمعان "أمكننا القول بأن سمث، كان يعتقد بأن ضعف التراكم الرأسمالي يشكل عائقا امام نشوء الفائض، في حين يرى ضيق السوق بشكل عائقا امام تحقيق وتصريف هذا الفائض. ولهذا يمكن القول، ان آدم سمث، قد جاء ليسقط الأفكار الماركنيتليه، وذلك في لحظة كانت البرجوازيه الصاعده، بحاجه الى الأسواق الخارجيه، بأعتبارها حافزا أضافيا ومهما جدا للتطور "وعلى ضوء هذه الأفكار يضع "د. صالح ياسر" الأشكاليه على شكل تساؤل: كيف يمكن خلق فائض اقتصادي ذو صيغه صناعيه والمحافظه على تصريفه وأستمراريته ضمن اطار دورة إعادة انتاج رأسمالي موسع، يضمن من خلالها التوسع في التراكم الرأسمالي وتقسيم العمل، في حين ضيق السوق المحلي (بسبب تواجد الفائض الزراعي) يكبح هذا الفائض.

أما الأشكاليه التي تواجه "ديفد ريكاردو" فأنه يواجه مشكلتين تتعلقان بالفائض الصناعي، على حد قول المؤلف، احدهما تخص معدل الربح والحيلوله دون ارتفاع الأجور، مع المحافظه على تواجد قوه شرائيه مناسبه لأستيعاب المنتجات، أما الثانيه، "فتتعلق بقضية امتصاص الفائض الصناعي" وفي مسعاه "ريكاردو" للبحث عن حل هذه المشاكل نراه "يعثر عليه في التجاره الخارجيه القادره على تحجيم القطاع الزراعي في حصه مناسبه، تسمح بتواجد قطاع صناعي، والحيلوله دون انخفاض معدل الربح حتى برغم انخفاض مستوى الأجور محليا، وأفساح المجال امام الفائض الصناعي لكي ينفذ الى الخارج". وبذلك تؤدي التجاره الخارجيه ميزه كبرى للتطور الصناعي تتضح نتائجه في تراكم رأس المال وأنتعاش الأقتصاد المعني.

والجانب النقدي لنظرية ريكاردو في التكاليف النسبيه يقول "المؤلف" في انها تنطلق من تفكير جامد "ستاتيكي"، حيث يفترض هيكلا ثابتا لتكاليف الأنتاج، في مختلف البلدان، ويفترض ايضا عدم تغير الموارد الأنتاجيه وعدم نقل تلك الموارد، بالأضافة الى عدم أمكانية تأثير التبادل على حجم وهيكل التكاليف، وهذه الأفتراضات غير صحيحه وهنا يقترب د. صالح في هذا الأستنتاج الى جانب الذي ذهب اليه د. فليح حسن خلف وينهي (د. صالح) ملاحظته بقوله من ان التخصص الدولي، سيؤدي الى نمو حجم الأنتاج وفي نفس الوقت الى هبوط تكاليف الأنتاج، بالأضافة الى ان هذه النظرية لاتأخذ، التغيرات في التقدم التكنولوجي في الأعتبار الكامل...الخ لاحظ بقية الأنتقادات في ص152-153.

أما الأشكاليات حول نظرية القيم الدوليه – معدل التبادل، فيشار لها، بأنها جاءت مكملة لنظرية النفقات النسبيه، التي تبحث عن الكيفية... في انقسام الكسب المشترك بين الدولتين، وان جون ستيوارت مل، يتحدث عن الطلب المتبادل ولكنه لايحدد العوامل الكامله وراءه، يضاف لها، ان التلقائيه للتوازن بفعل الميكانزم أو آليات المنافسه غير ممكن عمليا، والتبادل في شكل وحدات للمنتجات ولعوامل الأنتاج هو تحليل محدد.

والملاحظات النقديه حول نظرية هكجشر/اولين، يقول عنها (د. ياسر) من ان اشكالياتها لاتقف عند الحد المكمل لنظرية النفقات النسبيه في صياغتها الراديكارديه، بل سعت الى التملص من اهم اعمدة النظريه، التي كان يعتمدها ريكاردو، وهي استبعاد التقييم الموضوعي للقيمه – العمل والأنصياع الى النظريه الذاتيه في القيمه، وهذا الموقف من طرف هكجشر/اولين، وهو تعبير او تجسيد لتطور ادوات التحليل من قبل الفكر النيوكلاسيكي المتمرد على النظريه الموضوعيه في القيمه، والوقوف ضد الأستثناء، الذي ارتضاه ريكاردو لقانون القيمه على صعيد التبادل الدولي.

وتكمن الأشكاليه لكارل ماركس حسب "د. صالح ياسر" ص170 في الأعتبارات التاليه:

(1) تشخيصه للشكل الذي يتخذه التنافس بين اطراف التبادل التجاري، حيث تسود المنافسه غير الكامله في السوق الدولي، تاركة مفعولها، في ان تعثر اسعار الأنتاج عن القيمه المتبادله دوليا.

(2) أدماجه لتناقضات نمط الأنتاج الرأسمالي في نظرية العلاقات الدوليه، ويعني ذلك ان ماركس قد ادخل، بخلاف الطرح الريكاردي، التناقض الجوهري بين قيمة العمل وفائض القيمه بكافة قانونياته في اطار المبادلات الدوليه.

(3) ان عملية التبادل اللامتكافئ، تقع لديه نتيجة الخروج عن القانونيات التي تحكم التبادل على الصعيد الداخلي. وبعبارة اخرى يميز ماركس، كسلفه ريكاردو (وأن اختلفت التسبيبات) بين القيمه الوطنيه والقيمه الدوليه وذلك عن وعي تام بطبيعة مايسود في السوق الدولي من منافسه، على ان آليه نقل القيم ستقع لديه على قضية التباينات في مستوى الأجور ومعدلات فائض القيمه.

أما الأشكاليه لطروحات ايمانوئيل*ص174-175، فيشير لها "المؤلف" في انها تقع في قضيتين، احدهما عامه والثانيه خاصه، وأن القضيه الثانيه قد انبثقت في تجريداتها بناءً على الأولى...تلك التي تقع على القيم الدوليه، على حين تقع القضيه الثانيه على التبادل اللامتكافئ، الذي تعاني منه الدول الناميه في اطار علاقاتها الأقتصاديه الدوليه، ففي الأولى، القيم الدوليه، حدى الأمر بأيمانوئيل الى الأستثناء الذي اورده كلا من ريكاردو وماركس على قانون القيمه على الصعيد الدولي، الذي اعتبره لايوجد مايدعو الى التفرقه بين القيم الوطنيه والقيم الدوليه (وهو بذلك يتفق مع موقف اولين حسب – د. صالح) وذلك انطلاقا من تواجد منظومه دوليه توحدها سلعها الدوليه... وحسب ايمانوئيل، هنالك "نظريه واحده للقيمه تصلح لتفسير جميع المبادلات الداخليه والخارجيه، وأن كان هذا لايعني تكافؤ التبادل بطبيعة الحال".

ويبدو ان البناء النظري حسب (د.ياسر) الذي دشنه ايمانوئيل ينطلق من نقل ميكانيكي لمفهوم سعر الأنتاج من الأطار الوطني الى اطار الأقتصاد العالمي... اي ينطلق من صياغة نظرية ماركس لنمط الأنتاج الرأسمالي التي تمركزت حول الرأسماليه الأنكليزيه في القرن التاسع عشر... في حين المسأله التي يمكن ايلاءها الأهميه المطلوبه (حسب د. صالح) هي تحول القيمه الى سعر انتاج، من نطاقها في مجال نمط الأنتاج الرأسمالي المسيطر الى نمط الأنتاج الرأسمالي للأقتصاد العالمي، أما منطلق صعوبة انتقال عوامل الأنتاج على المستوى الدولي... يؤكد بأن ايمانويل قد بدأ بالجانب الريكاردي "وليس الماركسي"... والقضيه الثانيه، تقع على تجربه عمليه التبادل اللامتكافئ، في انتقالية فوائض الدول المتخلفه، وأنطلاقا من مخططات ماركس بشأن تحول القيمه الى اسعا الأنتاج... وبالتالي فأنها تحصل في التبادل على اسعار انتاج اقل من القيم التي تصدرها، مما يؤدي الى امتصاص اجزاء من الفائض في اطار عملية التبادل ص175... وفي التحليل النهائي (حسب المؤلف) فأن ايمانوئيل، يرى السبب النهائي للمساواة في التبادل الدولي في التفاوت الدولي للأجور، وبهذا يذهب الى بناء نظريه تكوين اسعار السوق العالميه بأكملها على اساس معدلات الأجور الدوليه بوصفها "متغيرا مستقلا" ولكي يقوم بذلك يتعين عليه، ان يعتبر كل العوامل الأخرى (مثل اثار الملكيه والمواقع المهيمنه لرأس المال الأجنبي والأستثمارات الدوليه للشركات المتعدية الجنسيه) ثانويه او طارئه او أشتقاقيه فيما يتعلق بالأقتصاد العالمي والتبادل... ولايتوقف النقد الموجه لنظرية التبادل اللامتكافئ لايمانويل على الطروحات النقديه للـ "د. صالح ياسر" وانما هنالك طروحات نقديه مفيده لـ "شارل بتلهايم" بقوله "ان ايمانوئيل يقصر علاقات الأستغلال على شروط التجاره، بمعزل عن علاقات الأنتاج الأجتماعيه فيموه بذلك اسباب اعادة انتاجها وخلفيتها... كما ان مساهمة الماركسي الفلندي (يان اوتو اندرسن) من المساهمات النقديه الجاده لنظرية ايمانوئيل، بأشارته (اندرسن) الى رفض المدلولات السياسه والعمليه للتنظير الذي قدمه ايمانوئيل وانما قرعه، نتيجة بحثه عن العمل في مجال التداول ولأقتراحه سياسه اقتصاديه تقوم على الأكتفاء الذاتي الأنعزالي... اما البروفسور والأقتصادي المجري المعروف توماس سنتش فقد قدم نقدا حاسما لطروحات ايمانوئيل وذلك في كتابه الموسوم "نقد نظريات الأقتصاد العالمي – الجزء الأول – ترجمة عبدالاله النعيمي، حيث ناقش افكاره بدقه على امتداد 100 صفحه، ومن الصعب التمكن من عرض كل افكاره، لأن ذلك يتخطى حدود البحث، بل أكتفي لما اورده (د. صالح ياسر) في ص184 ومايليها. كما ان البروفسور سمير امين ايضا يشير في ملاحظاته الأنتقاديه لنظرية ايمانوئيل وغيرها حول العلاقات الأقتصاديه الدوليه وتكمن الأهميه في مساهمته النقديه هذه في انه لايحصر نقده في عناصر معينه في النظريه او في بعض استنتاجاتها النهائيه، بل يغوص في عمق اشكالياتها الكبرى وجذورها النظريه وماتتضمنه من نواقص، على المستوى المفاهيمي وخصوصا فهم جوهر نمط الأنتاج وقانون القيمه... في مؤلفه "التبادل غير المتكافئ وقانون القيمه".

المبحث الرابع: أثر التجاره الخارجيه على التنميه في البلدان الناميه

لعل الظروف الأقتصاديه الدوليه المناسبه، يمكن ان تلعب دورا مؤثرا في تفسير عملية التنميه وديمومتها، وبالعكس عندما لاتتوفر هذه الظروف، حيث تبرز اشكالات عديده تعرقل العمل من اجل تحقيق هذا الهدف او هذه الغايات، لأن التنميه كما تشير لها العديد من الكتابات والبحوث، تتطلب توسعا في اقامة المشروعات اللازمه وبناء القاعده الأقتصاديه اللائمه، لتنمية المشاريع الصناعيه والزراعيه والخدميه وغيرها، وهذه العوامل تقضي توفير قدرا وافيا من رؤوس الأموال الأنتاجيه، على شكل آلات ومكائن ومعدات وأنشاءات وغيرها. ولما كانت الطاقه الأنتاجيه في البلدان الناميه، تفتقر الى مستلزمات الأستثمار، لآقامة هذه المشاريع الأنتاجيه، فأنها تتجه الى الأعتماد على الخارج، لتوفير تلك المستلزمات، وبالذات نحو الدول المتقدمه صناعيا، ويرتفع بذلك حجم الأستيراد لهذه المستلزمات الى حد كبير في معظم البلدان الناميه... يضاف الى ذلك، ان تشغيل هذه المشروعات، يتطلب في احيان كثيره الى استيراد مستلزماتها ايضا من الخارج، نظرا لأفتقار القدرات الأنتاجيه المحليه عن توفير هذه المستلزمات بسبب ظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان "هذا اذا عملنا ان بعض البلدان تعتمد كليا على المستلزمات المستورده" يضاف الى ذلك ان العديد من هذه المشاريع وخاصة الصناعيه منها، هي مشاريع تجمعيه وتحويليه "مصنعه او شبه مصنعه" وهذا يؤدي "كما ذكرنا" الى الأعتماد على البلدان المتقدمه صناعيا في توفير مستلزمات الأنتاج الراميه للأستمرار بالعمل والنشاط... ولايخفى الى ان عملية التنميه، هي الأخرى تتطلب وقتا طويلا، لأجل تطوير الأنتاج والدخول ومايرافقه من فرص العمل المتاحه، والتي تدفع بأتجاه زيادة الأستهلاك، من السلع والحاجيات (الغذائيه والكماليه والبقيه وغيرها)، التي تتسارع مع عملية التنميه، والتي بدورها تبرز الحاجه للأستراد من الخارج... هذه العوامل وغيرها تتعلق بأنتقال الأيدي العامله من القطاع الزراعي للقطاع الصناعي، وأعتماد السوق المحليه على المنتجات في الاسواق الخارجيه ومالها من انعكاسات على الأمكانيات المتواضعه المتاحه في البلدان الناميه، وقدرتها التنافسيه للمنتجات التي تمثلها الدول المتقدمه مقارنة مع منتجات هذه البلدان في الأسواق الخارجيه، وقد يتعدى ذلك، بحيث تتفوق "المنتجات الأجنبيه" في المنافسه على الصعيد المحلي.

كما، تشير الكتابات ايضا الى ان واقع التجاره الخارجيه في البلدان الناميه يتسم بالعديد من السمات التي ترتبط بشكل وثيق بطبيعة الأقتصاد وهيكله الأنتاجي، الذي يتميز في اعتماد الدوله الناميه في تجارتها الخارجيه على الصادرات، التي تقتصر او تعتمد على المواد الأوليه والخامات، وان الواردات في هذه البلدان محكومه بحجم الصادرات وهي ايضا مرتبطه بمرونة العرض والطلب في الأسواق العالميه ومايرتبط بها من اشكالات عديده، يضاف الى ان تركيز تجارة الدول الناميه مع الدول المتقدمه (الواردات او الصادرات) ارتبط تاريخيا بظروف نشأة التجاره الخارجيه*، ثم في معظم الأحيان من خلال الشركات العديده للبلدان المتقدمه، التي اتجهت نحو تركيز التبادل على اساس احتياجات الدول المتقدمه وبالتحديد على المواد الأوليه اللازمه لعملية النمو المتسارعه والمتزاده في الدول الصناعيه الكبرى ولخدمتها، وعلاوة على ذلك، ان صادرات الدول

النامیه تکاد تکون مقتصره على عدد محدود من السلع الأولیه، لاتتجاوز السلعه او سلعتین او ربما اکثر، سوا کانت زراعیه او استخراجیه وهذا ماشکل بحد ذاته خللا في هیکل صادراتها. وبدوره ادى الى ان اتجاه معدلات التبادل الدولیه لغیر صالح الدول النامیه ولحساب الدول المتقدمه، وما یلحق ذلك من اثار وأنعکاسات سلبیه ویعیق عملیة التنمیه، یضاف الى ذلك ان البلدان النامیه وفي ظروفها الحالیه، تستورد الأثار التضخمیه من خلال الواردات، التي تعتمد البلدان المتقدمه الى رفع الأسعار للسلع التي تصدرها في ظروف احتکاریه او شبه احتکاریه، وتحقق من خلالها اقصى العوئد، وأستنزاف اکبر قدر من فائضها الأقتصادي، الذي یحدد بدوره من امکانیات الأستثمار او تکون رأس مال، ویمتد ذلك لیشمل التأثیر على باقي اجزاء الأقتصاد من مستلزمات مستورده في الأنتاج، والخدمات والأجور، ومایعکس على کلفة مشاریع التنمیه، هذا بالأضافة الى منافسة السلعالمستورده للمنتجات المحلیه للدول النامیه الغیر المتکافئه، "کما ذکرنا من قبل"، ومایشکل ذلك من اعاقة خطیرة امام تنمیة هذه الدول*.

أما في میدان العلاقات الأقتصادیه الدولیه، المتعلقه بحرکة رؤوس الأموال الى الدول النامیه، فیشیر معظم الباحثین، الى ان هناك مؤشر سلبي، وبدلا من ان تکون هذه عاملا محفزا ومساعدا على تحقیق التنمیه وتجاوز حالة التخلف، الا ان واقع الحال یعکس اشکالات عدیده، تتضمن تحقیق اقصى قدر من الأستفاده لصالح الدول المتقدمه وعلى حساب البلدان النامیه، سواء من خلال الأستثمار في هذه الدول وعبر الشرکات متعدیة الجنسیه**، في توفیر الأحتیاجات من السلع والخدمات التي تتطلبها مستلزمات التوسیع للأنتاج او متابعة التطور، في المشاریع المباشره أو في مشروعات المشارکه، وماتحصل علیه من ارباح هائله، سواء في مراحل الأنتاج او في المراحل الأنتاجیه اللاحقه، وحصولها على الأرباح التي تفوق کثیرا ماتقوم بتحویله من رؤوس الأموال، في حین یکون نصیب البلدان النامیه خسائر مستمره ومتزایده. کما وتشیر البحوث والدراسات الى انه بالرغم من المساهمات النظریه، لدعاة حریة التجاره، فما زالت السیاسات التجاریه في جمیع بلدان العالم تتسم بالحمایه بدرجات متفاوته، لأسباب اقتصادیه وغیر اقتصادیه، وتقدر خسائر البلدان النامیه (استنادا الى التقریر السنوي 1993 لصندوق الدولي – IMF) نتیجة لممارسة البلدان المتقدمه لسیاسات الحمایه التجاریه بحوالي مائة ملیار دولار سنویا، واذا کانت البلدان المتقدمه تمارس سیاسات الحمایه التجاریه لحمایة صناعاتها من المنافسه الأجنبیه، فأن استراتیجیات التنمیه وسیاسات التصنیع في البلدان النامیه، تبرر انتهاج سیاسات الحمایه کأحدى الوسائل الهامه لتحقیق اهداف التنمیه...

وأذ تشکل الصادرات الأولیه لهذه البلدان نسبة کبیره من النتائج القومي الأجمالي، وتتراوح النسبه کما تشیر لها البعض من المصادر مبین 25%-40% من الناتج القومي الأجمالي، بینما تشکل الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطیه حوالي 70% من الناتج القومي، لاسیما في بلدان الخلیج النفطیه، ولما کانت اسواق وأسعار هذه الصادرات تتسم بعدم الأستقرار، "یلاحظ انه اسعار النفط هبطت في التسعینات من القرن الماضي اما الأن فهي في ارتفاع مستمر، یضاف الى ذلك ان سعر الدولار حالیا في هبوط مستمر بالمقارنه مع سلة العملات الدولیه " لذلك فأن الأعتماد الکبیر على الصادرات الأولیه، کمصدر اساسي للدخل یتسم هو الآخر بعدم الأستقرار.

کما یلاحظ ایضا ان اعتماد البلدان النامیه لایقتصر فقط على الصادرات الأولیه، وأنما ایضا نعتمد بدرجة رئیسه على استیراد السلع الرأسمالیه والتمویلیه وکذلك الأستهلاکیه من البلدان المتقدمه، حیث لازالت التجاره بین البلدان النامیه نفسها محدوده بنسبه لاتتجاوز في اغلب الأحیان 15%، کذلك یتجاوز او یفوق الطلب على الأستیراد في معظم البلدان النامیه، قدرة هذه البلدان على تمویل*** وارداتها مع البلدان المتقدمه "عدا بلدان الخلیج النفطیه"، وقد ادى العجز الحاد في میزان المدفوعات لبعض البلدان النامیه، لاسیما بلدان امریکا اللاتینیه، والى استنزاف احتیاطاتها من العملات الأجنبیه، وزیادة الضغوط على قدرتها في تحقیق معدلات مرتفعه في النمو الأقتصادي.

وأتسم عقد الثمانینات والتسعینات من القرن الماضي بزیادة ظاهره العجز التجاري وکذلك زیادة حدة المدیونیه الخارجیه، وهروب رأس المال وتناقص الأحتیاطیات من العملات الأجنبیه في معظم البلدان النامیه "کان للباحث قد اشار في بحث سابق حول زیادة حدة المدیونیه في البلدان النامیه" مما دفع العدید من البلدان الى تبني سیاسات تقشفیه وأتخاذ أجراءات نقدیه معینه "تحت ضغوط صندوق النقد الدولي "ادت بدورها الى تفاقم البطاله والفقر في هذه البلدان

أما في میدان العلاقات الأقتصادیه الدولیه، المتعلقه بحرکة رؤوس الأموال الى الدول النامیه، یشیر معظم الباحثین والکتاب، الى ان هناك مؤشر سلبي، وبدلا من ان تکون هذه عاملا محفزا ومساعدا على تحقیق التنمیه وتجاوز حالة التخلف.

إلا ان واقع الحال یعکس اشکالات عدیده، تتضمن تحقیق اقى قدر من الأستفاده لصالح الدول وعبر الشرکات متعدیة الجنسیه، في توفیر الأحتیاجات من السلع والخدمات، التي تتطلبها مستلزمات التوسیع للأنتاج او متابعة التطور، في المشاریع المباشره او في مشروعات المشارکه، وماتحصل علیه من ارباح هائله، سواء في مراحل الأنتاج او في المراحل الأنتاجیه اللاحقه، وحصولها على الأرباح، التي تفوق کثیرا ماتقدم بتحویل من رؤوس الأموال، في حین یکون نصیب البلدان النامیه خسائر مستمرة ومتزایده تنعکس على شکل دیون ومساعدات وأستخدامها "الدیون والمساعدات" یرتبط بشراء سلع وخدمات منتجه في الدول المتقدمه، وهو بدوره یوسع من سوق منتجات الدول المتقدمه، وتتجه رؤوس الأموال الى مجالات غیر منتجه ولاتولد دخلا، یمکن من خلاله تسدید اقساط وفوائد وقروض غالبا مایتم انفاق جزء منها على الأنفاق الجاري وبالذات الأستهلاکي منه والحکومي... وهذا مایحمل الأقتصاد اعباء ثقیله في تسدید الدیون "نشیر الى ان الباحث قد تناول في بحث سابق حول تأثیر هذه الدیون على البلدان النامیه. الأمر الذي یشکل بدوره أعاقة لعملیة النمو الأقتصادي والتنمیه.

کما وتشیر البحوث والکتابات الى ان اعتماد البلدان النامیه الى استیراد المنجزات التکنولوجیه* من الخارج، والذي تحرص الشرکات المتعدیة الجنسیه على احکام سیطرتها على جهود البحث العلمي والتطویر التکنولوجي لصالحها

5/4 دورية علمية محكمة تصدر سنويا

كما يجري التأكيد، تؤكد الى ان العلاقات الأقتصاديه الدوليه بدلا من ان تكون عاملا مساعدا على تحقيق التنميه والتطور في البلدان الناميه، كما يفترض فأنها تشكل عامل اعاقة لهذا التطور، بسبب عدم التكافؤ في هذه العلاقات، حيث تمتلك الدول المتقدمه قوة صناعيه وماليه وتكنولوجيه اكبر من قوة الدول الناميه، وينعكس ذلك على العلاقه بينهما، وبما ان العلاقه تتم في اطار تحقيق المصلحه والمنفعه كما يشير د. صالح ياسر لذا فأن الطرق الأكثر قوة في هذه العلاقة هو المقرر "الدول المتقدمه" تحقيق مصالحها ومنافعها كما ويشير د. عبد الوهاب الأمين** الى اهمية التجاره في التنميه الأقتصاديه، "لقد تعرض حجم وقيمة وهيكل التجاره العالميه الى تغيرات كبيره خلال الثلاث عقود الماضيه " يقصد السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي" فبينما أزدادت القيمه الأسميه للصادرات العالميه بصوره سريعه خلال الفتره 1970-1997 الى اكثر من سبعة عشر ضعفا، إل انها لم تتغير كثيرا من حيث القيمه الحقيقيه (حسب اسعار سنة 1980) خلال الفتره (1980-1990) بالرغم من ارتفاعاتها بحوالي 70% بالأسعار الجاريه " ومع ذلك يقول ايضا "فقد اتسم عقد التسعينات بزيادة قيمة الصادرات بصوره سريعه بالأسعار الجاريه والثابته، وبالرغم من ذلك، فقد بقيت الحصه النسبيه للبلدان الناميه ثابته تقريبا بحدود 19% (انظر الجدول رقم 1-1).

ويحدد المؤلف الى ان اسباب انخفاض قيمة الصادرات الحقيقيه في الأول من عقد الثمانينات بعد الزياده السريعه في عقد الستينات والسبعينات الى خمسة اسباب رئيسيه هي:

أولا: الركود الأقتصادي العالمي خلال 1980-1983 والذي تبعه حدوث فترة نمو اقتصادي بطئ.

ثانيا: انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بصوره غير عاديه.

ثالثا: انخفاض السلع التصديريه للبلدان الناميه بصوره مستمره.

رابعا: أرتفاع حدة سياسة الحمايه في البلدان المتقدمه.

خامسا: اشتداد ازمة المديونيه الخارجيه لبلدان العالم الثالث، ولاسيما في بلدان امريكا اللاتينيه.

وفي الجدير بالملاحظه "حسب د. عبد الوهاب" انه بالرغم من ثبات حصة البلدان الناميه في التجاره العالميه بحدود 18%، فأن بعض بلدان هذه المجموعه، لاسيما البلدان المصنعه حديثا في شرق وجنوب شرق آسيا، قد حققت زياده بارزه في صادراتها، ولاسيما الصادرات الصناعيه حيث ازدادت حصتها من مجموع الصادرات الصناعيه للبلدان الناميه من حوالي 31% في سنة 1965 الى حوالي 83% في سنة 1990، كما يتضح من الجدول رقم (2-1) التالي***.

كما ويشير (د. الأمين) الى ان تمثل الصادرات من السلع الأوليه (السلع الغذائيه والمواد الخام) اكثر من 70% من مجموع العوائد التصديريه لمعظم البلدان الناميه، وتتميز قيمة هذه الصادرات بضعف معدلات نموها بالمقارنه مع معدلات نمو حجها وذلك بسبب انخفاض اسعارها في الأسواق العالميه، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك كما تشير له العديد من الكتابات الى ان ضعف أداء هذه الصادرات في التجاره العالميه، لأن الطلب عليها تعتبر غير مرن (Inelastic)، اي ان الزياده النسبيه في الكميه المطلوبه على هذه السلع ترتفع بنسبة اقل من نسبة الزياده في الدخل القومي، بينما تكون مرونة الطلب على السلع الصناعيه اعلى نسبيا، اي مرنه (Elastic)، وبالأشاره الى ذلك، يؤدي ارتفاع الدخل في البلدان المتقدمه بنسبة 1% الى زيادة وارداتها من السلع الغذائيه بنسبة اقل 0.5%، بينما تزداد وارداتها من السلع الصناعيه بنسبة اعلى، 1.9%. ومعنى ذلك انه عندما يرتفع الدخل بنسبة معينه في البلدان المتقدمه، فأن الطلب على السلع الغذائيه والمواد الخام من البلدان الناميه سيرتفع بنسبه اقل.

والملاحظه الجديره بالأهتمام "ان اعتماد العوائد التصديريه لمعظم البلدان الناميه على عدد محدود من السلع الأوليه يجعلها عرضة للتقلبات في اسواق التصدير، خاصة اذا علمنا بأن حوالي 50% من عوائد التصديريه في سلعة واحده، مثل السكر، القهوه، الموز، وأن حوالي 75% من البلدان الناميه تحصل على 60% من عوائدها التصديريه في ثلاث سلع اوليه (انظر الجدول رقم 4-1)، لذلك التقلبات الكبيره في اسعار السلع الأوليه الى تقلبات كبيره من العوائد التصديريه للبلدان الناميه، وبالتالي تعريض برامجها الأنمائيه الى خطر مما يتطلب اعادة النظر في طبيعة العلاقات الأقتصاديه بين البلدان الناميه والبلدان المتقدمه... .

والأعتماد على الصادرات الأوليه، الذي يتسم بعدم المرونه "كما اشير له" بحيث يشكل 70% من مجموع الصادرات، اي ان الصادرات الصناعيه تشكل نسبة قليلة لاتتجاوز 30% من مجموع الصادرات (بأستثناء عدد قليل من البلدان المصنعه حديثا – نعتقد النمور الآسيويه + الصين) بالمقارنه مع البلدان المتقدمه صناعيا، كما تعتبر الصادرات الأوليه المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي بالنسبه لمعظم هذه البلدان، حيث تشكل حوالي 70% من أجمالي تدفقات النقد الأجنبي، علما، بأن حصة البلدان الناميه (بأستثناء البلدان المصنعه حديثا) في التجاره العالميه آخذه بالأنخفاض بصوره مستمره، فقد انخفضت من حوالي 33% في سنة 1950 الى حوالي 22% في سنة 1990 والى 20% في سنة 1999.

يضاف الى ذلك ازدادت الفجوه في معدل الدخل الفردي بين البلدان المتقدمه والبلدان الناميه، بصورة اكبر مما كانت عليه طيلة العقود الأخيره من القرن العشرين، والفجوه آخذة في الأزدياد ايضا في معدل الدخل الفردي في البلدان الغنيه والبلدان الفقيره من خلال الجدول (4-1) التالي بينما كانت هذه الفجوه بين اغنى 20% بالمقارنه مع افقر 20% من سكان العالم تبلغ (30) ضعفا في سنة 1960 فأنها ازدادت الى حوالي (60) ضعفا في نهاية عقد الثمانينات، وتقدر حصة افقر 20% من سكان العالم لسنة 1991 بحوالي 1.4%، من الدخل العالمي.

ولا تعكس هذه الحاله، اتساع التفاوت الاقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، ومن الضروري ايضا معرفه او التعرف على الفجوه المتزايده بين الأغنياء والفقراء ضمن البلد الواحد في البلدان الفقيره نفسها وفي البلدان الغنيه ايضا.
ولاشك ان هذه الظاهره في توزيع الدخل بين الطبقات الغنيه والطبقات الفقيره في جميع انحاء العالم، إلا انها تعد في البلدان الفقيره أو الناميه اخطر حده... وفي حالة البلدان العربيه، البلدان الغنيه بالبترول في الخليج العربي مثل الأمارات المتحده وقطر وغيرها يبلغ معدل دخل الفرد فيها مستويات مرتفعه تفوق حتى مستويات دخل الفرد في بعض البلدان المتقدمه حيث يكون دخل الفرد في الأمارات العربيه المتحده (24000) دولارا سنويا بأكثر من (80) ضعفا لمثيله في اليمن وأكثر من (33) ضعفا لمثيله في مصر. ولانستطيع الحديث عن دخل الفرد في العراق في الظروف الحاليه، لعدم توفر ارقام دقيقه.
ويؤكد الأستنتاج ان الطرف الأقل قوة في هذه العلاقه وهو الدول الناميه، نتيجة لما آلت إليها العلاقات الأقتصاديه الدوليه، سواء التي تتعلق بالتجاره الخارجيه أو بحركة رؤوس الأموال، او الأستثمار المباشر الأجنبي او الديون والمساعدات والتكنولوجيه، او في التمويل والأداره او في ميادين وأهداف طويله او قصيره اخرى تتعلق بتحسين الموقع التجاري وتأمين حاجياته من الخامات والوقود او في ميزان المدفوعات او في تقسيم العمل الدولي، وحمايته من التقلبات الأقتصاديه على المستوى العالمي.
الأمر الذي يشكل بدوره اعاقة لعملية النمو الأقتصادي والتنميه، مما يتطلب المزيد من البحث والمعاينه في الجوانب الأخرى.

جدول (1-1)
التفاوت في توزيع الدخل العالمي بين
أغنى وأفقر 20% من سكان العالم (1960-1999)

السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر 20%	أغنى 20%	الأغنى الى الفقر
1960	2.3	70.2	1/30
1970	2.3	73.9	1/32
1980	1.7	76.3	1/45
1990	1.4	85.0	1/61
1999	1.0	86.0	1/88

المصدر:.UNDP, Human Development Report, 1999

جدول (1-2)
أتجاهات الصادرات العالميه، 1970-1997

	1970	1980	1983	1990	1997
الصادرت العالميه:					
القيمه الأسمية (مليار دولار)	312	2,002	1,814	3,401	5,394
القيمه الحقيقيه لسنة 1980 (مليار دولار)	590	2,002	1,620	2,076	2,909
الحصة النسبية من الصادرات العالميه%					
البلدان المتقدمه	71.9	66.3	64.1	74.6	76.5
البلدان النامية	17.6	27.9	24.9	17.8	18.9
الأقتصادات المخططة مركزيا والمتحولة	10.5	8.8	11.0	7.6	4.6

المصدر:.I.M.F. World Economic Outlook, May 1998

جدول (3-1)
البلدان النامية الرئيسة المصدرة للسلع الصناعية، 1965-1990

البلد	نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية %					نسبة الصادرات الكلية من الناتج القومي الأجمالي %				الصادرات الصناعية من مجموع الصادرات الصناعية للبلدان النامية %				
	1965	1970	1975	1980	1990	1970	1975	1980	1990	1965	1970	1975	1980	1990
تايوان	46.0	78.6	83.6	90.8	93.0	26.3	34.5	49.4	50.7	4.6	13.8	17.1	23.4	28.5
كوريا الجنوبية	52.0	74.9	76.8	80.1	94.1	9.4	24.3	28.5	32.6	2.0	7.4	15.0	18.2	24.6
هونغ كونغ	92.4	95.3	96.7	95.6	95.8	56.4	49.0	49.6	50.1	17.9	23.1	17.2	17.0	16.7
سنغافورة	28.9	26.7	39.9	45.6	73.0	3.4	3.5	8.3	6.7	1.8	3.1	8.3	11.5	13.0
البرازيل	5.0	9.7	23.3	32.8	53.1	8.3	8.4	14.3	15.2	1.7	2.6	2.7	2.2	2.2
المكسيك	14.1	30.0	29.0	11.0	44.2									
الأرجنتين	5.2	12.3	23.6	21.4	26.0									

المصدر: United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, New York, 1992

جدول رقم (4-1)
صادرات البلدان النامية من السلع والمواد الأولية الرئيسة
والبلدان المصدرة الرئيسة 1986

الصادرات			البلدان المصدرة الرئيسة		
السلعة/المادة الأولية	مليار دولار	% من صادرات العالم من السلع	البلد	% من صادرات العالم من السلع	البلد	% من صادرات العالم من السلع
البترول	216.5	81.0	السعودية	27	الأمارت العربية	6
السكر	8.5	69.1	كوبا	37	البرازيل	6
القهوة	8.3	91.6	البرازيل	20	كولومبيا	17
النحاس	5.1	63.8	تشيلي	22	زامبيا	12
الخشب	4.6	27.8	ماليزيا	11	اندونيسيا	4
الحديد	3.2	46.8	البرازيل	25	الهند	5
المطاط	3.0	98.3	ماليزيا	47	اندونيسيا	25
القطن	2.9	43.4	مصر	7	باكستان	6
الرز	2.5	55.0	تايلاند	23	باكستان	9
التبغ	2.3	51.3	البرازيل	10	تركيا	7
الذره	2.0	19.2	الأرجنتين	9	تايلاند	4
القصدير	1.9	74.7	ماليزيا	29	اندونيسيا	14
الكاكاو	1.9	92.1	ساحل العاج	26	بيجيريا	12
الشاي	1.5	84.6	الهند	27	سريلانكا	18
الزيت النباتي	1.4	81.6	ماليزيا	70	اندونيسيا	7
لحم البقر	1.3	16.7	الأرجنتين	6	اروغواي	3
الموز	1.2	86.7	كوستاريكا	17	هندوراس	14
الحنطة	1.2	6.9	الأرجنتين	6	تركيا	0.5
الكبريت	1.1	62.9	المغرب	34	الأردن	9

دورية علمية محكمة تصدر سنويا
5/4

الملاحظات والأستنتاجات

1-تجدر الأشاره الى اهمية المؤلفات التي تناولت العلاقات الأقتصاديه الدوليه، في مسعاها الأكاديمي والمعرفي في تحليل وتقديم هذه الماده، برؤيا معاصره، بناء على تفسيرات لفرضيات ونظريات وأفكار لعظماء الفكر الأقتصادي، بدأ من الحضاره اليونانيه والرومانيه وماقبلها، وصولا الى المارکنتيليه والفيزوقراطيه والكلاسيكيه، والكلاسيكيه الجديده، والنظريات الحديثه وغيرها، والبناء النظري للعديد من المدارس الفكريه والعديد من المفكرين والباحثين، التي لازالت افكارهم محض اهتمام، بأعتبارهم مفكرين عظماء، قدموا للمجتمع البشري، خلاصة تفسيراتهم للمشاكل العقديه التي ترتبط بحياة الناس، وصاغوا نظريات فيما يتعلق بالتجاره الدوليه وفي غيرها.
2- رغم بعض التباينات في الطروحات لمعظم المؤلفات "التي تحت تصرف الباحث" لكنها جميعا تعبر عن جهود وعمل ومحاولات كبيره، لتقديم، صياغة وأفكار عمليه للعلاقات الأقتصاديه الدوليه المعاصر وتعد مؤلفاتهم ماده غنيه هامه للدارسين والباحثين والمتخصصين، فلم تتوقف تحليلاتهم على الجوانب التاريخيه للفكر الأقتصادي وتنظيراته حول العلاقات الأقتصاديه وأنما شملت تأثيرها على البلدان الناميه.
3-يلاحظ الباحث اول اشكالات في المؤلفات "التي تحت التصرف" هو في اختلاف المؤلفات في تحديد الفتره التاريخيه للمدرسه المارکنتيليه اذ:

1-د. غازي صالح محمد الطائي في مؤلفه "الأقتصاد الدولي – ص46 الصادر سنة 1999 – الموصل – العراق – دار النشر والطباعه" يشير الى ان ظهور تيار الأفكار الأقتصاديه "مدرسة التجاريين" منذ بداية القرن الخامس عشر... وحتى منتصف القرن الثامن عشر.
2-د. فليح حسن خلف في مؤلفه "العلاقات الأقتصاديه الدوليه – ص47 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان – الأردن - 2004" يقول بدأت نظرية التجاره الخارجيه في العصر الحديث، مع بداية المذهب التجاري، الذي ساد خلال الفتره من بداية القرن السادس عشر، وأستمر الى الثوره الصناعيه التي يؤرخ لها عادة منتصف القرن الثامن عشر.
3- د. عبد الوهاب الأمين في "التنميه الأقتصاديه – المشكلات والسياسه المقترحه – دار حافظ للنشر والتوزيع – المملكه العربيه السعوديه – جده – الطبعه الأولى 2000 – ص240 – التجاره الدوليه والتنميه الأقتصاديه. "يرجع تاريخها الى القرن السابع عشر عندما ظهرت الفلسفه الأقتصاديه التجاريه المعروفه بالميركانتيليه
4-الأستاذ أبراهيم كبه في مؤلفه "دراسات في تاريخ الأقتصاد والفكر الأقتصادي – الطبعه الأولى – الجزء الأول – مطبعة الأرشاد – بغداد سنة 1970، يشير في ص462ن الى ان الأساس المادي لظهور الأفكار والسياسيات الأقتصاديه المارکنتيليه، هو بالضبط ولادة النظام الرأسمالي في قلب المجتمع الأقطاعي، بين اواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن الثامن عشر.
5-د. محمد دويدار في مؤلفه "مبادئ الأقتصاد السياسي – الجزء الأول – الأسكندريه – 1993، يقول "ان الرأسماليه التجاريه والفكر الأقتصادي للتجاريين غطت الفتره من الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر وحاول البحث الأستعانه بجهاز الكومبيوتر لتصحيح والتدقيق في الفتره المعينه فوجد الفتره تقارب لكلا من الأستاذ كبه و د. دويدار

- **الباحث وهو يستعرض هذه المؤلفات القيمه، فهو ايضا يتعمق بالفكره احيانا او يلخصها وأحيانا لايمتلك خيوط الماده بكل تفاصيلها ويعترف ان الماده غاية في التعقيد وفي التفاصيل لكنه ايضا يحاول ان يحلل اشكال نموها على ضوء هذا الرصيد الذي وفرته الكتب المذكوره، ويحاول اكتشاف افكارها وأرتباطه الداخلي، مع واقع الحياة للبلدان الناميه، علما ان جميع المؤلفات بمدارسها المختلفه، قد بنت افكارها او تشابهت على بناء سابق للتجربه المعنيه، وهي العلاقات الأقتصاديه الدوليه وطابعها المعاصر. وهو معني بكل التلخيصات**
- **يلاحظ ان د. فليح حسن خلف، وهو يعالج التفسيرات النظريه بصدد التجاره الخارجيه في الصفحات 45 حتى 93، وفي معرض اشارته الى الأنتقادات، التي توجه للمدرسه الكلاسيكيه والتي حددها بسبع نقاط، في الصفحات 70، 71، والتناقض الذي حصل على ماأعتقد في الرد، في الملاحظه رقم (1) التي تشير الى عدم وجود الأسس، التي استندت إليها النظريه الكلاسيكيه في التجاره الخارجيه في العصر الراهن... وهو القائل "د. فليح" ان دافيد هيوم "المدرسه التجاره"، الذي توصل الى عدم الحاجه الى فرض قيود على التجاره الدوليه، الذي يضمن التوازن، والذي اعتبره "د. فليح حسن" وهو ماشكل اساس النظريه التجاريه الخرجيه في الفكر الكلاسيكي راجع ص55 من الكتاب المذكور.**
- **لاحظ الباحث، وهو يستعرض التفسيرات النظريه في مؤلفات د. فليح حسن خلف "العلاقات الأقتصاديه الدوليه" ومؤلف د. غازي صالح محمد الطائي "الأقتصاد الدولي" تجاهلو المدرسه الماركسيه، عدا مؤلف د. صالح ياسر "العلاقات الأقتصاديه الدوليه" فقد تناول هذه المدرسه وتحديدا في ميدان التبادل اللامتكافئ، مع الأشاره الى ملاحظاته النقديه.**

- يلاحظ ايضا ان د. غازي الطائي و د. صالح ياسر، قد تناولا، النظريه الكلاسيكيه والتي وحسب (د. غازي) "ان التبادل الدولي يعود بالنفع على طرفيه، غير ان ظهرت في السبعينات" القرن العشرين عدد من الكتابات، التي تؤكد ان الدول المتخلفه تمثل دائما الطرف الأضعف في عمليات التبادل، وأن احدث ماقدم بهذا الخصوص، مايطلق عليه بنظرية التبادل اللامتكافئ، كان اول من اشار لها كارل ماركس، دون ان يتعمق بها، كما اشار (د. ياسر).
- يلاحظ ان د. فليح حسن، لم يشر الى نظرية التبادل اللامتكافئ لأيمانوئيل بل اكتفي فقط بالأشاره نظريه هكجشر/أولين "في معرض حديثه عن النظريات الحديثه" اللذان رفضا كون العمل اساس الكلفه والقيمه بقولهم "ان التفاوت في تكاليف انتاج السلع، وبالتالي قيمتها لايتصل بالعمل المبذول في انتاجها، فحسب وأنما عناصر الأنتاج الأخرى وأسعارها، كراس المال، الموارد الطبيعيه والتنظيم وما الى ذلك.
- يلاحظ الباحث، ان المؤلفات المطروحه، لكل من د. فليح حسن خلف و د. صالح ياسر و د. غازي الطائي، لا احد منهم ينفي لامساواة التبادل بين البلدان المتقدمه والبلدان الناميه، ولا احد ينفي الظروف التي مرت بها البلدان الناميه، غير ان تحليلاتهم وتفسيراتهم للنظريات والمفاهيم حول العلاقات الأقتصاديه الدوليه مختلفه وأحيانا تتباين.
- يلاحظ الباحث، ان بعض الأفتراضات والنظريات الرياضيه، غالبا ماتكون مغايره لواقع العلاقات الأقتصاديه الدوليه المعاصره... والحاله هذه "العلاقات الأقتصاديه" من شأنه ان يعمق الفجوه بين البلدان المتقدمه والبلدان الناميه، وهذا الواقع لاينسجم مع تطلعات التنميه التي تتوخاها البلدان الناميه، والبلدان العربيه من ضمنها.
- لاحظ الباحث، وهو في معرض قراءته لمؤلف ماركس "رأس المال – نقد الأقتصاد السياسي" ان ماركس، وهو يناقش القيمه التي يعكسها ديفد ريكاردو بوضوح في تعبيرها النسبي، ان القيمه النسبيه لبضاعة من البضائع، يمكن تتغير، وأن ظلت قيمتها ثابته، ويمكن ان تظل ثابته، وان تغيرت قيمتها، ويمكن ان تكون تغييرات في كمية القيمه وفي تعبيرها النسبي، جارية في آن واحد، دون ان تتطابق بالضبط. وهنا يشير ماركس الى مؤلف موجه خصوصا ضد نظرية القيمه عند ريكاردو "نقرأ منه يقول ماركس"،" ليس عليك إلا القبول بأن العمل الضروري لأنتاج (أ) يظل دائما ثابتا، (أ) يظل ثابتا، لأن (ب) الذي يجري تبادله به، يرتفع، وهكذا يسقط مبدؤك العام في موضوع القيمه... وبأقرارنا بأن (ب) ينخفض بالنسبه الى (أ) حتى ترتفع قيمة (أ) بالنسبه الى (ب)، يهدم ريكاردو نفسه قاعده مبدئه الأكبر القائل، بأن قيمة بضاعة ما، هي دائما محدده بكمية العمل المتضمنه فيها، ذلك لأنه اذا كان ثمة تغير في تكاليف (أ) بالنسب الى (ب)، وأن لم يحدث اي تغير في كمية العمل التي يقتضيها انتاج (ب): وعندئذ لايسقط فقط المذهب الذي يؤكد ان القيمه تضبطها تكاليف الأنتاج." ج. برودهورست J. Broadhurst – لندن 1842 – ص11، Political Economy 14... ويقول ماركس استنتاجا لما ذهب إليه التحليل "كان بوسع المعلم برودهورست ان يقول ايضا: فلنعتبر الكسور $\frac{10}{20}, \frac{10}{50}, \frac{10}{100}$ نر ان الرقم 10 يظل هو نفسه فيها جميعا، بيد ان قيمته المتناسبه تنقص بأستمرار لأن قياس القاسم يزداد، وهكذا يسقط المبدأ الأكبر القائل، بأن قياس الأعداد الكامله انما تحدده كمية الوحدات التي يتضمنها.

وما أريد قوله ان ماركس، كان قد انتقد نظرية ريكاردو في القيمه وطروحاته الجامده حول المفاهيم وأعتبارها ثابته في التبادل. يضاف الى ذلك ان الباحث كان قد حصل على وثيقة جديده تتعلق بآراء ماركس حول التجاره الحره وباللغة الأنكليزيه. "لايوجد الوقت الكافي لترجمتها الآن"... والغايه من كل ذلك، ان تقديم العلاقات الأقتصاديه الدوليه بناء على تفسيرات (الفرضيه والنظريه) لعظماء الفكر الأقتصادي، من آدم سمث وديفد ريكاردو وكارل ماركس وماقبلهم ومابعدهم، المتعلقه في البناء النظري لأفكارهم، لازالت محظ اهتمام على المستوى العالمي، بصرف النظر الأتفاق او الأختلاف معهم.

- لاحظ البروفيسور توماس سينشر في مؤلفه "نقد نظريات الأقتصاد العالمي ص28-29"، ان تصحيح الفرضيات والمسلمات الكلاسيكيه او صياغتها الجديده في النظريات الكلاسيكيه الجديده والكينزيه ومختلف النظريات الأنتقائيه، لم تفعل شيئا يذكر، لجعل الصوره آنفة الذكر اكثر واقعيه "يقصد التجاره الدوليه والتقسيم الدولي للعمل"، بل على العكس من ذلك ازدادت تشوها من نواح عديده، فمن جهة، ابتعدت اكثر عن الواقع نتيجة لـ "اكتشافات النظريات البرجوازيه مابعد ريكاردو، مثل النظريه الذاتيه في القيمه ونظرية الكلفه البديله Opportunity lost كمشتقه لها، وكذلك بسبب احلال الوحدات الجزئيه (مايكرو) – شركات منفرده او سلع محدده محل الأقتصاديات الوطنيه حتى في العلاقات الدوليه، ون جهة ثانيه، فأن الواقع نفسه تغير ليبتعد بصوره متزايده عن الدوله المثاليه المفترضه... وفي مكان آخر ص30-31 يقول ايضا وعلى هذا الأساس تمت ايضا صياغة نظرية التقسيم الدولي للعمل وتوزيع العوامل استنادا الى المزايا المقارنه، ويمكن العثور على سطح مظاهر هذه التغيرات وفي الوقت نفسه اكثر شيوعيا، في مؤلفات بيرتل اولين ويلي ف. هيكشر...

الأستنتاجات

سعى البحث الى إثارة النقاش، حول القضايا المتعلقه بالعلاقات الأقتصاديه الدوليه المعاصره، مفهوما وتطبيقا، من خلال التفسيرات للنظريات المطروحه على اختلاف تبايناتها الفكريه وتصوراتها المنهجيه، المثيره للجدل، التي تتعلق بالأسباب التي جعلت ميزان العلاقات الأقتصاديه الدوليه لصالح البعض من البلدان وعلى حساب البعض الأكثر، الأكثر نفوسا ورقعة جغرافيه.

وبقدر ماكان التخلف قاسيا، وصعب النهوض، على ضوء القراءه للتوجهات الأقتصاديه المطروحه من قبل مخططي ومنظري السياسه الأقتصاديه في البلدان الناميه، غير ان البحوث الهامه للأقتصاديين العرب وغيرهم، تفضي الى ايجاد واستخلاص حقائق وعبر، اهمها ان العلاقات الأقتصاديه الدوليه، وبهذا الشكل والعلاجات المطروحه من قبل المنظمات الماليه الدوليه، سوف لاتكون هي العلاج الشامل لكل ماتعانيه اقتصاديات البلدان الناميه.

على الرغم من حجم وكثافة وتعقد التنظيرات، التي احتواها، الموضوع، إلا انه لازالت امور اخرى حقيقة، تتجاوز قدرة البحث لتغطيتها. حيث دلت الأخفاقات والتراجعات في الميدان السياسي وفي الميدان الأقتصادي، على الحاجه الضروريه والموضوعيه لتفحص المفاهيم والآراء النظريه، وتحديد الأسباب الحقيقيه، وراء هذا التخلف الذي يحيط بالبلدان الناميه ومنها بالبلدان العربيه، التي تدعو للمراجعه، وبأعتماد المنهج العلمي في تحليل الظواهر والتغيرات التي تحصل في عالمنا اليوم، وبعيدا عن الأفتراضات الغير واقعيه.

والبحث يهدف الى اعادة التفكير، بأتجاه رسم طرق وأساليب تفضي الى اعادة النظر بالتقسيم الدولي الحالي للعمل، ومعالجة المعضلات الهياكل الأقتصاديه التي تعاني منها اقتصاديات البلدان الناميه وبخاصة في مجالي الأستيراد والتصدير "ووضع مقاربات وتجمعات اقتصاديه مابين البلدان الناميه، تستطيع من خلالها ان تفرض نفسها في حقل المساومات الدوليه، وتنويع الأقتصاديات ووضع سلم الأولويات بأتجاه نهوض اقتصادي وسياسي وأجتماعي. وأن الموضوعات التي تقول بلامساواة علاقات الأقتصاد الرأسمالي، تشمل ايضا لامساواة في التجاره الدوليه ولامساواة في التقسيم الدولي للعمل.

المصـادر

1.د. فليح حسن خلف - العلاقات الأقتصاديه الدوليه. مؤسسة الوراق-الأردن 2004

2. د. غازي صالح محمد الطائي- الأقتصاد الدولي – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل – 1999

3.د. صالح ياسر حسن – العلاقات الأقتصاديه الدوليه – مطبعة دار الرواد – بغداد 2006

4.د. علاء أبو عامر- العلاقات الدوليه – دار الشروق للنشر –عمان الأردن – 2004

5.د. عبد الوهاب الأمين – التنميه الأقتصاديه – المشكلات والسياسه المقترحه – دار الحافظ – المملكه العربيه السعوديه – جده – 2000

6.د. عبد الحمن يسري احمد – قضايا اقتصاديه معاصره – الدار الجامعيه للنشر والتوزيع – الأسكندريه – 2000

7.كارل ماركس – رأس المال – نقد الأقتصاد السياسي – مكتبة المعارف – بيروت – ترجمة محمد عتباني – النسخه المعتمده، الفرنسيه – 1950 – الجزء الأول – طبع في مؤسسة منطوره للطباعه – بيروت لبنان

8.البروفيسور توماس سنتش – نقد نظريات الأقتصاد العالمي – الجزء الأول – ترجمة عبدالاله النعيمي – مركز الأبحاث والدراسات الأشتراكيه في العالم العربي – دمشق – نيقوسيا – براغ – الطبعه الأولى 1990

9.البروفيسور توماس سنتش – نقد نظريات الأقتصاد العالمي – الجزء الثاني – ترجمة عبدالاله النعيمي – مركز الأبحاث والدراسات الأشتراكيه في العالم العربي – دمشق – نقوسيا – براغ – الطبعه الأولى 1990

10.لستر ثورو – مستقبل الرأسماليه – ترجمة عزيز سباهي – دار المدى للثقافه والنشر – سوريا – دمشق – 1998

11د. رمزي زكي – رأسمالية المضاربات... مقاله نشرت في مجلة النهج العدد 20 – 1999 – مجله فكريه سياسيه تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الأشتراكيه في العالم العربي – دمشق

12.ملحق أحصائي – جداول مختاره...

هوامش وردت حسب تسلسلها في البحث:

*** راجع مؤلف د. علاء ابو عامر "العلاقات الدوليه" – ص23 – مفهوم العلاقات الدوليه**

والحرب، وفصل السياسه الدوليه عن السياسه الداخليه... وأهمال الأقتصاد وتعقيداته... وانما يتعاملون مع العلاقات الدوليه بمفهومها الشامل والواسع*. ويذهب البعض الأخر الى القول "ان العلاقات الدوليه هي الماده التي تبحث وتحلل مختلف العلاقات التي تربط دول المجموعات الدوليه بعضها ببعض".

*** وأن للباحث، قد تناول في بحوث سابقه تتعلق بتاريخ الفكر الأقتصادي للعديد من هذه المدارس الفكريه وخلال مراحل تاريخيه عديده**

**** لاحظ الباحث ان هنالك اشكالات حول تحديد الفتره للمرحله التجاريه عند تناولها من قبل العديد من المؤلفين – سيشار الى ذلك من ضمن الملاحظات**

كما ويشير ايضا الى ان تلك الفتره "شكلت اساس التوسع الأقتصادي وبدايات حركة التطور الحديثه في النشاطات الأقتصاديه عموما، وتطور النشاطات المرتبطه بالصناعه وغيرها". ص51

*** كان للباحث قد تناول في بحوث سابقه، جميع النظريات الفكريه، التي تتعلق بفكر الأقتصاد وتاريخه ووجهات النظر المختلفه حوله.**

(راجع مؤلف د. غازي صالح الطائي - الأقتصاد الدولي ص50)

*** د. غازي صالح الطائي – كتاب الأقتصاد الدولي**

**** سبق للباحث قد تناول منحنيات مارشل – ادكورد في بحوث سابقه تتعلق بتاريخ الأقتصاد والفكر الأقتصادي**

***** مساهمة هكجشر، ومن ثم مساهمة تلميذه اولين وجمعهما في اطار نظرية واحده.**

*** مؤلف العلاقات الأقتصاديه الدولبه – د. فليح حسن خلف في ص 69،70**

*** أرغيري أيمانوي – نظرية التبادل اللامتكافئ**

Arghiri Emmanuel Unegual. A study of the Imperialism of Trad

*** يشير الأستاذ ابراهيم كبه في مؤلفه (تاريخ الأقتصاد والفكر الأقتصادي ص476) "لقد لعبت التجاره مع المستعمرات الدور الأساسي في اعاقة التطور الأقتصادي لأغلب بلدان العالم، لحساب تجميع الرأسمال اللازم لتطوير الرأسماليه الأوربيه "راجع في ذلك بالم وات – الهند اليوم – 1949 + نهرو (اكتشاف الهند) 1949.**

كما ويشير ايضا "ان الأقتصادي الأنكليزي أرك مول، محق كل الحق عندما يؤكد، على ان الرأسمال التجاري كان "نتيجة الأحتكار والنصب"، كما ان الأقتصادي البريطاني الكبير هوبزن Hobson" ، يلاحظ ان الأقتصاد الكولونيالي كان "احد الشروط الضروريه لنشوء الرأسماليه الحديثه، وأن التجاره فيه كان قائمه على (السرقه المنظمه المقنعه). وهذا ايضا رأي الأقتصادي الألماني سومبارت الذي كتب، بأن التجاره مع المستعمرات حينذاك كان قوامها العمل الأجباري والأسترقاق الكولنيالي

*** سنتطرق، الى الشركات متعدية الجنسيه في بحث لاحق.**

**** هنالك بحث لاحق، يتطرق الى دور الشركات المتعدية الجنسيات.**

***** هناك بحث خاص حول التمويل الدولي، سيأتي لاحقا**

*** هنالك مؤلف للباحث تحت عنوان "الثوره العلميه التكنولوجيه والبلدان الناميه" وفيه فصلا كاملا عن استيراد التكنولوجيا - صدر المؤلف من دار ابن خلدون – بيروت عام 1982 بأسم "عزيز سعيد"**

**** في معرض البحث في التنميه – في مؤلف د. مؤلف د. عبد الوهاب الأمين (التنميه الأقتصاديه – مصدر سابق)**

***** تجدر الأشاره الى ان دول جنوب شرق آسيا، تعرضت اسواقها الماليه الى هزه عنيفه، كادت ان تؤدي الى انهيار مؤسساتها الماليه... بسبب هروب الأموال الى الخارج وانخفاض قيمة عملاتها المحليه بصوره حاده، والى زيادة حدة البطاله...).**